مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

العدد: ٣١ - السنة السادسة عشرة : ٢٠٢٢

المجلد الأول

حساب المجلة في Crossref

DOi Prefix 10.36327

رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

Arab Impact Factor

Arcif : ISSN: 1680 - 8730

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242
Arab Impact Factor
Arcif : ISSN: 1680 - 8730

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن كلية التربية للبنات- جامعة الكوفة

النجف الأشرف – العراق

العدد: ٣١ - السنة السادسة عشرة : ٢٠٢٢

نقال رئيس التحرير 07804729005

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م

هوية المجلة

الاسم: .....**مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية**

العدد ..... **الحادي الثلاثون / المجلد الأول**

جهة الاصدار:.....**كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة**

سنة الطبع : .....**١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢م**

الطبعة : .....**الأولى**

التصميم والإخراج الفني
مكتب محمد الخزرجي ٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠
العراق – النجف الأشرف

رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

Arab Impact Factor

Arcif : ISSN: 1680 - 8730

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتورة الهام محمود كاظم الجادر
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
التاريخ الحديث – تاريخ أوراسيا

مدير التحرير
الأستاذ الدكتور محمد جواد نور الدين
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
التاريخ الإسلامي – فكر إسلامي

المراسلات : جمهورية العراق / النجف الاشرف / ص ب:١٩٩
Journale.sciences@uokufa.edu.iq
israabuallukalkilaby@uokufa.edu.iq

العدد: ٣٠ - السنة السادسة عشرة : ٢٠٢٢

نقال رئيس التحرير 07804729005

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة

أعضاء هيأة التحرير

-الأستاذ الدكتور أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس/ مدير مركز دراســات الشرق الأوسط/ جامعة عين الشمس جمهورية مصر العربية .....عضواً

- الأستاذ الدكتور عبد الحسيـــــن جليل ألغالبي / جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد .....عضواً

-الأستاذ الدكتور أسامة عبد المجيد عبد الحميـد / جامعة عجلـون الوطنية/ المملكة الاردنية.....عضواً

- الأستاذ الدكتور طــاهر يوســف الوائـــلي / جامعة الكوفة / كليـة الآداب.....عضواً

- الأستاذ الدكتور محمـــد ناجـــي أبو غنيـــم / جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات.....عضواً

- الأستاذ الدكتور رســـول جعفريـــــان / جامعة بهشتي/ إيران.....عضواً

- الأستاذ الدكتور سميـــــة حســـــــن / جامعة أصفهان/ كلية اللغات الأجنبية.....عضواً

- الأستاذ الدكتور محســـن محمـــد حســن / الجامعة اللبنانية/ كلية الإعلام.....عضواً

- الأستاذ الدكتور ناديـــة صالح بوشـــــلالق/ جامعة قاصدي ورقلة/ كلية العلـــوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر.....عضواً

- الأستاذ الدكتور مشـــتاق بشير الغـــــزالي / جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات ..... عضواً

- الأستاذ الدكتور أميـــرة جابـــــر هاشـــم / جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات..... عضواً

- الأستاذ الدكتور حيدر ناجي حبش/ مسـؤول الرفع الالكتروني للمجلة / جامعة الكوفة / كليـة التربية للبنات

خبراء اللغة

- الأستاذ الدكتور عباس حسن جاسم (خبير اللغة الانكليزية) جامعة الكوفة / كلية العلوم ..... عضواً

- الأستاذ الدكتور علي عباس الاعرجي (خبير اللغة العربية) جامعة الكوفة / كلية التربية للبنـــــات ..... عضواً

المتابعة الفنية والالكترونية

المدرس إسراء كريم محمد

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

شروط النشر في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية / جامعة الكوفة

١- الباحث تقديم ثلاث نسخ من بحثه إلى سكرتارية تحرير المجلة على أن لا تتجاوز صفحات البحث عشرين صفحة، وما تجاوز ذلك تستوفى عنه أجور أخرى.

٢- تنشر المجلة البحوث الرصينة التي لم يسبق نشرها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٣- تعتمد المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية ، او البحوث المترجمة عن اللغات الأجنبية.

٤- تستوفى شروط البحث العلمي في البحث المقدم للنشر من حيث هيكلية البحث عموما أوعلى شكل أجزاء لكل جزء عنوانه.أما هوامش البحث فيتم ترتيبها بإتباع أسلوب الترقيم المتسلسل في نهاية البحث، وبحسب النسق الطباعي الأول فضلا عن كتابة مصادر البحث كاملة، على ورق ابيض قياسA4

٥- يشار إلى عناوين وأرقام الجداول والرسوم التوضيحية بشكل واضح .أما الصور الفوتوغرافية فتكون بحجم (post card) بحيث لا يؤثر تصغيرها على دقتها أو المعلومات الواردة فيها.

٦- يقدم الباحث ملخصا لبحثه وباللغتين العربية والانكليزية بحدود (١٥٠-٢٠٠)

٧- يذكر اسم البحث واسم الباحث ولقبه العلمي ومكان عمله كاملاً وباللغتين العربية والانكليزية، مع ذكر الايميل الخاص بالباحث ،.

٨- يراعى في البحث جودة الفكرة وأصالتها، والأسلوب، والمنهج، والتوثيق العلمي والخلو من الأخطاء العلمية واللغوية

٩- يكتب الباحث كلمات مفتاحية تتراوح بين (٤-٥ كلمات) باللغتين العربية والانكليزية .

١٠- يخضع البحث المقدم للنشر للتقويم العلمي من قبل خبراء اختصاصيين مشهود لهم بالكفاءة في مجال اختصاصهم.

١١- يراعى أن يكون نوع الخط عربيا تقليدياً Simplified Arabic والبنط (١٤) للمتن، (١٦) للعناوين الرئيسية والهامش(١٢)

١٢- يعاد البحث إلى صاحبه لغرض أجراء التصحيحات أن وجدت . ثم إعادته إلى المجلة مع قرص مدمج (CD) مع نسخة مصححة ، في موعدا قصاه ٥ أيام . وتكون التصحيحات ملزمة للباحث.

١٣- يزود الباحث بنسخة واحدة مستلة من بحثه. أما المجلة فتكون مقابل السعر الرسمي المعتمد.

١٤- تستوفى أجور نشر البحث ويحدد مقدارها حسب اللقب العلمي للباحث وعدد الصفحات بالشكل الآتي :

- **الاستاذ (٨٠ الف دينار) عن ٢٠ صفحة .**
- **الاستاذ المساعد (٧٥ الف دينار) عن ٢٠ صفحة .**
- **المدرس (٦٥ الف دينار) عن ٢٠ صفحة .**
- **المدرس المساعد (٦٠ ألف دينار) عن ٢٠ صفحة .**

ومايزيد عن الـ ٢٠ صفحة يؤخذ عن كل صفحة (٣ الاف دينار) ،علماً انه تؤخذ على الخرائط والبيانات ضمن العشرين ورقة (٣ الاف دينار)

١٥- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء قبلت للنشر أو رفضت.

١٦- الأبحاث والآراء الواردة في المجلة تمثل وجهة نظر كاتبيها ، وهيأة التحرير غير مسؤولة عن الآراء الواردة في البحوث المنشورة.

محتويات العدد

الدراسات الإسلامية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
قواعد الأحكام الظاهريّةِ دراسة أصوليّة تطبيقية في قاعدة لا حرج	الأستاذ المساعد الدكتور عباس فاضل عباس السراج كلية الفقه الجامعة – النجف الأشرف	١٥

الدراسات اللغوية والأدبية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
المصطلحات الدَّالة على الأَمر عند النُّحاة و القانونيين (دراسة مقارنة)	الاستاذ الدكتور عـــلاء ناجي المولى جامعة الكوفة -كلية التربية للبنات هـبـــة يوسـف الزهيـــري	٦٩
اعتراضات الدماميني النحوية على ابن هشام في كتابه(تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب) (الأدوات الثنائية انموذجا)	الاستاذ الدكتور حيدر كريم كاظم الجمّالي جامعة الكوفة - كلية التربية الاساسية المدرس المساعد علي محسن فرهود	٩٧
هنري فليش ومنهجه في دراسة الأصوات العربيّة من خلال كتابه (العربية الفصحى)	الاستاذ المساعد الدكتور ظافر كاظم عبد الرزاق السلمان جامعة البصرة - كلية التربية للبنات	١٢٣
التضافر الكنائي البياني في شعر ابن القيسراني (ت ٥٤٨هـ)	الاستاذ المساعد الدكتور خالد فائز ياسين جامعة ديالى- كلية التربية للعلوم الإنسانية	١٧١

محتويات العدد

الدراسات اللغوية والأدبية / تكملة

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
الفنون النثرية في كتاب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / جمعاً ودراسة	الاستاذ المساعد الدكتور دنيا نعمة عبد الحسن جامعة الكوفة- كلية التربية للبنات	١٩١

الدراسات الاقتصادية

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
استراتيجية المُحيط الأزرق ودورها في تطوير المنظمات العراقية (دراسة تحليلية من منظور مالي)	الاستاذ المساعد الدكتور علي حميد هندي العـــلـــي جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد الباحثة ايمان عباس عبد الكريم جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات	٢٢١

الدراسات التاريخية

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
أحوال المسيحيين في ظل الدولة الساسانية في العراق قراءة في نصوص كتاب التاريخ السعردي	الاستاذ الدكتور خالد موسى عبد الحسيني جامعة الكوفة - كلية الاثار الباحثة هبه كامل ابراهيم الشمخي	٢٥٣
السياسة الاقتصادية لجمهورية ايران الاسلامية ١٩٧٩-١٩٨٩	الاستاذ المساعد الدكتور امل عباس جبر الجامعة المستنصرية \ كلية التربية	٢٨٣

محتويات العدد

الدراسات التاريخية / تكملة		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
تقديس الاشجار ومكانتها عند العرب في الجاهلية	الاستاذ المساعد الدكتور سلام كناوي عباس الإبراهيمي وزارة التربية - المديرية العامة لتربية النجف الاشرف	٣١٥
النهج القسري للدولة الموحدية اتجاه اهل الذمة (دراسة نقدية لرؤى ماريبل فييرو)	المدرس الدكتور حيدر علي حول جامعة جابر بن حيان الطبية في النجف– كلية الصيدلة	٣٤٧

دراسات في طرائق التدريس والعلوم النفسية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
الاستدلال التمثيلي لدى الطالب- المدرس في كلية التربية للعلوم الصرفة / ابن الهيثم	الاستاذ الدكتور إسماعيل إبراهيم علي جامعة بغداد – كلية التربية للعلوم الصرفة /ابن الهيثم الاستاذ المساعد الدكتور نغم هادي عبد الامير جامعة بغداد – كلية التربية للعلوم الصرفة /ابن الهيثم المدرس المساعد محمود حمزة فرحان	٣٧٧
آليات تطوير التعليم والتقويم الالكترونيين في الجامعة الجزائرية (رؤية نظرية تربوية مقترحة)	الدكتورة فريدة لوني ، أستاذة محاضرة الجزائر - جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة-	٤١١
متطلبات الإدارة الناجحة للتعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية	الدكتورة آمال كزيز الجزائر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة	٤٢٧

محتويات العدد

دراسات في طرائق التدريس والعلوم النفسية / تكملة		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
السلوك العدواني لدى أطفال الرياض (دراسة ميدانية على عينة من أطفال الرياض في مدينة دمشق)	الدكتورة سلوى مبارك المحمد الحسين (محاضرة في كلية التربية) قسم تربية الطفل - كلية التربية سوريا - جامعة الفرات - مدينة دير الزور	٤٤٣
مدى امتلاك مدرسي الجغرافية للمرحلة الإعدادية لمهارات الأنترنت والحاسوب من وجهة نظرهم	المدرس الدكتور فيصل مسير صالح وزارة التربية- المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار	٤٦٣
أثر استراتيجية التنبؤ الموجه في تحصيل النصوص الأدبية عند طلاب الصف الخامس الأدبي	المدرس الدكتور محمد علي عباس الشكري جامعة القاسم الخضراء	٤٩٣

الدراسات القانونية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
تدخل السلطة التنفيذية في العملية التشريعية بحث في القانون العام – دراسة مقارنة	المدرس الدكتور سعد محمد سعيد العنبكي الجامعة الإسلامية – الديوانية	٥١٥

الدراسات الفنية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
اثر استخدام خامات البيئة المحلية في تحسين مهارات الطلبة بمادة الاشغال الفنية	المدرس المساعد قاسم خضير عباس الفرمان جامعة بابل / كلية الفنون الجميلة	٥٥٩

كلمة العدد

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية هي مجلة علمية محكّمة دولية نصف سنوية تصدر، عن كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة . بدأ صدورها في عام ٢٠٠٧ لنشر البحوث المتخصصة في العلوم الإنسانية على الصعيد المحلي والإقليمي ، بهدف مساعدة الباحثين بنشر نتاجهم الفكري ومجهوداتهم البحثية التي تتمتّع بالأصالة والحداثة وإتباع قواعد الكتابة الأكاديمية السليمة والتزام أخلاقيات البحث ، مع احترام أصول البحث العلمي والسلامة المنهجية المتعارف عليها ، وتؤمّن متطلبات النشر الموثوق للباحثين وتحقق غاياتهم وأهدافهم ، حيث ساهمت في دعم النشاط العلمي وأعطت الدافع لمزيد من الأبحاث العلمية .

وترتقي المجلة بفضل إسهامات الباحثين المتخصصين في العلوم الإنسانية ، من خلال وضع ثقتهم من أجل نشر إنتاجهم المعرفي كمحتوى علمي بالمجلة ، وتتجلى ثقة الباحثين في المجلة من خلال تنوع البحوث المنشورة . ويبقى شعار هيأة التحرير هو الرقي بالبحث العلمي دون أي تمييز جغرافي أو إيديولوجي .

والله ولي التوفيق

رئيس هيأة التحرير

هنري فليش ومنهجه في دراسة الأصوات العربيّة من خلال كتابه (العربية الفصحى)

الاستاذ المساعد الدكتور
ظافر كاظم عبد الرزاق السلمان
جامعة البصرة ـ كلية التربية للبنات

هنري فليش ومنهجه في دراسة الأصوات العربيّة من خلال كتابه (العربية الفصحى)

Henry Fleisch and his method in the study of Arabic sounds

الاستاذ المساعد الدكتور
ظافر كاظم عبد الرزاق السلمان
جامعة البصرة ـ كلية التربية للبنات

Assist.Prof. Dr. Dhafer Kadhim
College of Education for women/
University of Basrah
Dr.dhafer.dk@gmail.com

ملخص البحث

يُعدُ تأثر الباحثين المستشرقين بالمناهج اللّغوية الحديثة " **اللّسانيات** " سببًا رئيسًا في اختلاف الدراستين: العربية التقليدية والحديثة الغربية من ناحية الموضوعات، وطريقة التحليل، ومستوى التركيز، وهو ما يعد نتيجة طبيعية لاختلاف أهداف الدراستين لاختلاف العوامل التي أفرزت كلاً منهما. ومحور هذا البحث هو فصل (الأصوات) من كتاب: " العربية الفصحى دراسة في البناء اللّغوي " للدكتور هنري فليش. ويعرفُ هذا الكتاب بتركيزه على الخطاطات العامة للغّة العربية، إلا أنّ أهميته الكبيرة تكمن في بنائه على أسس لسانيّة واضحة، وتركيزه على ما يخص نظام اللّغة العربية بمستوياته المختلفة، وبتصوراته التي لا تركن إلى نظرة خاصة تنطلق من إطار لغة واحدة مفردة فقط، إنّما ترفدها معرفة واسعة باللّغات الساميّة على وجه العموم، فضلاً عن معرفة المؤلف بنظام اللغات الأوربية، وإدراكه للفارق الواضح بين كلٍ من العائلتين وأصل الاختلاف بينهما. وهو ما جعل منهجه يتسم بالمقارنة، وإبراز قضايا الاتفاق والاختلاف بين الأنظمة اللّغوية، فضلًا عن الإشارة إلى ما له علاقة بقضايا التطور اللّغوي. وربما عززت الأبحاث الحديثة للّغة بعض آراء اللّغويين العرب القدماء وأكدت صحتها، وربما دارت رياح البحث بخلاف ذلك، وربما جاءت بموضوعات وحقائق

جديدة كلية. وبحث هذه التفاصيل ورصد مواطن التباين والاختلاف بينها هو أبرز ما يركز على دراسته هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات – علم الأصوات – المستشرقون.

Abstract

The orientalist researchers influence on the modern linguistic curricula "linguistics" is considered a major reason for the difference between the two studies: traditional Arabic and modern Western in terms of topics, method of analysis, and level of focus. This is a natural result of the different objectives of the two studies due to the different factors that resulted in both of them. The focus of this research is on the chapter on (Voices) of the book: "Classical Arabic: A Study in the Linguistic Structure of Dr. Henry Fleisch. This book is known for its focus on the general calligraphies of the Arabic language, but its great importance lies in its construction on clear linguistic foundations, and its focus on what is related to the language system." Arabic at its different levels, and his perceptions that do not depend on a special view that stems from the framework of one single language only, but is supplemented by a wide knowledge of Semitic languages in general, in addition to the author's knowledge of the European language system, and his awareness of the clear difference between each of the two, which continued the difference between them. He made his approach characterized by comparison, highlighting the issues of agreement and disagreement between linguistic systems, as well as referring to what is related to the issues of linguistic development. Perhaps recent studies of the language have reinforced some of the opinions of the ancient Arab linguists and confirmed their validity, and perhaps the winds of research swirled otherwise, and perhaps it came with completely new topics and facts. Examining these details and observing the differences and differences between them is the main focus of this research study.

Key words: Linguistics, phonetics, Orientalists

مقدمة:

منذ أكثر من قرنين ازدهرت الدراسات الاستشراقية التي عنيت بقضايا العرب ولغتهم وثقافتهم لأهداف مختلفة. وتنوعت هذه الدراسات وتعددت، شاملة القضايا التاريخية وعلوم القرآن واللّغة العربية فضلاً عن غيرها من المباحث الأخرى. لكننّا لا نبالغ ربما إذا قلنا إنّ علوم اللّغة وقضايا الأدب العربي وتاريخه كان لها النصيب الأوفر من هذه الدراسات والأبحاث. سواء أكان ذلك على مستوى تحقيق المخطوطات العربية وطباعتها وإبرازها إلى العالم بعد أن ظلت حبيسة أدراجها لسنوات طويلة، أم على مستوى إعادة تقييم ما بحثه العلماء العرب القدماء، والمقارنة بين ما توصلوا إليه من نتائج وما تكشفت عنه الدراسات اللّغوية الحديثة من حقائق، نتيجة لتطور هذا الدرس ومباحثه على نحو غير مسبوق مفيداً مما حققته العلوم الأخرى من تقدم، ومما كشفته الدراسات التاريخية من حقائق كان لها أثرها في تغيير التصورات اللّغوية واتجاهات البحث وموضوعاته على نحو اختلفت معه أوليات هذه الدرس ومنطلقاته وأهدافه أيضاً. و إذا كان بعض المستشرقين لسببٍ ما ينطلق في دراساته وبحثه للعلوم العربية من أسسٍ قد لا تخلو من تحاملٍ على العقلية العربية، إلا أنّه من الإنصاف أيضاً أن نقول إنّ أغلب الدراسات الاستشراقية فيما يخص اللّغة العربية و آدابها تحديداً، كانت دراسات غنية رصينة، اتسمت بالحياد والاستقلالية، وكانت بعيدة عن مؤثرات السياسة والاختلاف الثقافي، وقدمت بطريقة أقل ما يمكن وصفها فيه هو أنّها كانت دراسات موضوعية تتسم بكل المعايير العلمية وشروط الدقة التي يتطلبها البحث العلمي، و لا سيّما إذا تحدثنا عن الاستشراق الألماني دون غيره من جهود الاستشراقيين الأخرى. فمنذ دي ساسي صاحب الكرسي الأول لتدريس علوم اللغة العربية في الجامعات الألمانية، ومروراً بتلامذته من بعده مثل بوب وفلايشر ومن بعدهم ليتمان ونولدكة وفيشر وبروكلمان، وصولاً إلى برجيشتراسر وهنري فليش وغيرهم ممن عني بالمباحث اللّغوية العربية والأدب العربي، قدمت دراسات المستشرقين مؤلفاتٍ قيمة، تعد على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، بعض هذه الجهود يتمثل ببحث الجوانب اللّغوية والأدبية التي لم تلق عناية مسبوقة من لدن الباحثين العرب القدماء، وبعضها الآخر يتمثل بالمنهج العلمي الذي طبقت فيه معايير علمية موضوعية صارمة، أدت إلى إبراز حقائق و نتائج مختلفة حول كثيرٍ من القضايا، فطفت على سطح بحر اللّغة والأدب موضوعات كثيرة لم تكن معروفة، ولم يعن بها سابقاً، وتجلت أيضاً إشكالات كثيرة، وأسئلة جديدة تتطلب إجاباتٍ جدية عنها.

هذه الحقائق التي جعلت من رحلة البحث العلمي اللّغوي والأدبي أكثر متعةً وإثارةً مما سبق، والتي لا نملك اليوم إلا الاعتراف بأهميتها العلمية وما

لها من أثر في تطوير دراسة اللّغة ومباحثها المختلفة، لم تخلُ في بدايات التعرف الأولى عليها في الوسط العربي من ردات فعل اتسمت بالريبة والشك. و لا سيّما في مرحلة تأسيس الجامعات العربية، وعلى نحو خاص من قبل الدارسين العرب الذين كانوا يعتقدون أنّ الدراسات اللّغوية التراثية القديمة قد استوفت كل ماهو ذو شأن فيما يخص دراسة اللّغة والأدب العربي. وأنّه ليس هناك من هو أعرف بشؤون العربية من العرب أنفسهم.

ولعلّ تأثر الباحثين المستشرقين بالمناهج اللّغوية الحديثة " اللّسانيات " كان سببًا رئيسًا في اختلاف الدراستين من ناحية الموضوعات المعروضة على طاولة البحث، وطريقة التحليل، وطبيعة التركيز، وهو ما يعد نتيجة طبيعية لاختلاف أهدافهما لاختلاف العوامل التي أفرزت كلاً منهما.

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام مباحث جديدة وحقائق مختلفة تجلت عبر مستويات التحليل اللّغوي جميعها: الصوت والصّرف والنّحو والدلالة. فضلاً عن القضايا الجديدة الأخرى التي أثيرت حول موضوعات الأدب لأول مرة. ويكفي أن نقول في توضيح هذه النقطة إنّ أول معجم تاريخي حديث للّغة العربية ولدت فكرته عند باحث مستشرق غير عربي هو " فيشر" الذي أنجز فعلاً بعض أجزائه دون أن تتاح له فرصة إكماله قبل وفاته. وهذا بحد ذاته سبب كافٍ يجعلنا نولي أهمية كبيرة لما كتبه وما بحثه هؤلاء المستشرقون من قضايا اللّغة العربية وآدابها.

وفي هذا البحث سيكون محور الدراسة فصل الأصوات من كتاب: " العربية الفصحى دراسة في البناء اللّغوي " للدكتور هنري فليش. وعلى الرغم من تركيز هذا الكتاب على الخطاطات العامة للغّة العربية على نحو مما يؤكده مؤلفه نفسه في مقدمة دراسته، إلا أنّ أهميته الكبيرة يبرزها تركيزه على ما يخص نظام اللّغة العربية بمستوياته المختلفة. وأنّ التصورات التي يقيمها في هذا الشأن لا تركن إلى نظرة خاصة تنطلق من إطار لغة واحدة مفردة فقط. إنّما ترفدها على نحو ثرٍّ ودقيق معرفة واسعة باللّغات الساميّة على وجه العموم، فضلاً عن معرفة المؤلف بنظام اللغات الأوربية وإدراكه للفارق الواضح بين كل من العائلتين وأصل الاختلاف بينهما. وهو ما جعل منهجه يتسم بالمقارنة و إبراز قضايا الاتفاق والاختلاف بين الأنظمة اللّغوية. فضلاً عن الإشارة إلى ما له علاقة بقضايا التطور اللّغوي، وعدم الاكتفاء بالتلميح لها ومحاولة إيجاد تفسيرات ملائمة ومقبولة لما تضمنته اللّغة العربية منها، مما لم يكن معروفاً في نظيراتها السامية الأقدم نشأة.

ومن المؤكد أنّ منهجاً ينطلق من تصورات مختلفة حول اللّغة عززتها اكتشافات تاريخية ونظرة مقارنة وحقائق علمية جديدة، سيكون له أثر كبير في الإسهام بكشف جوانب لم تكن

معروفة فيما يخص اللّغة العربيّة وتطوير مناهج دراستها. إلا أنّ الباحثين المستشرقين كغيرهم من الباحثين الآخرين قد تحمل بعض آرائهم طابع الاجتهادات الخاصة، وربما احتملت إعادة النظر والتدقيق فيما قدموه من استنتاجات أو تفسيرات، أو في اختيارهم بعض المصطلحات وتفضيل بعضها على الآخر، وربما عززت الأبحاث الحديثة للّغة بعض آراء اللّغويين العرب القدماء وأكدت صحتها، وربما دارت رياح البحث بخلاف ذلك، وربما جاءت بموضوعات وحقائق جديدة كلية كما سبق أن ذكرنا. وكل ما تقدم يصب في صالح اللّغة العربية وتطوير دراستها، بصرف النظر عن كوننا قد نتفق مع بعض هذه الآراء أو نختلف معها. وبحث هذه التفاصيل ورصد مواطن التباين والاختلاف بينها هو أبرز ما سيركز على دراسته هذا البحث.

المبحث الأول: نظرة عامة في كتاب العربية الفصحى

للمؤلف في كتاب العربية الفصحى خطة منهجية صارمة كان حريصاً على الالتزام بتفاصيلها ومتابعتها بعناية و دقة واضحة، يمكن تلمسها بدءاً من مقدمة الكتاب وانتهاءً بآخر صفحاته. وربما يتمثل بعضها بحرص المؤلف على عدم أدخال أي مبحث في الكتاب – كما يشير هو نفسه بالمقدمة – قد يبدو لأول وهلة بعيداً عن خطة موضوعه وعن ما يشير إليه العنوان الرئيس الذي حدد بـ " العربية الفصحى" مقروناً بالعبارة الشارحة: " دراسة في البناء اللّغوي ". وهو ماجعله يلتزم بحدود دراسة النظام العربي بمستوياته المختلفة. ولهذا السبب استبعد المؤلف من الكتاب مبحث التراكيب في طبعته الأولى بالرغم من تصريحه بأهميتها لتضمنها ما قد يبدو أكثر صلة بالأساليب والجوانب التطبيقية أكثر منه إلى البناء اللّغوي وعناصر النظام وخطاطاته الرئيسة. لكنّه عاد وأدخلها ضمن الطبعة الثانية من الكتاب لصلتها بالجوانب الوظيفية التي تمثل سمة أساسية مما يعنى به الكتاب. بل حتى المصطلحات العلمية التي انتقاها " فليش" وفضلها على غيرها من مصطلحات قديمة أو أخرى تداولها المحدثون إنّما كان معياره الأول فيها هو مراعات الدلالات الوظيفية التي تعد أولوية بالنسبة إليه. أمّا ما يخص أهداف بحثه فقد كان واضحاً منذ البداية عندما صرّح بأنّ الهدف من كتابه هو ليس تحقيق أهداف تعليمية أو تربوية على نحو مما كان مألوفاً في الدراسات اللّغوية التقليدية، وإنّما مراعاة لأهداف علميّة استكشافية على نحو مما تقرره الدراسات اللّسانية. وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة أنّه لن يكون مفيداً في خدمة الجوانب السابقة، بقدر ما يعني أنّه موجه بالدرجة الأولى إلى العلماء والمتعمقين بدراسة اللّغة العربية ومن يرومون الإلمام بأسرارها، وموقعها من بناء اللّغات المتعدد داخل الفصائل اللّغوية المختلفة[1]. وهذا الهدف الصريح يكفي وحده

لتبرير كثير من عبارات الكتاب التي قد تبدو صعبة ومعقدة التركيب وغير واضحة، لأنّها تتطلب معرفة لغوية دقيقة من القارئ وإلماماً بالمناهج اللّسانية الحديثة ومصطلحاتها ومباحثها وليس بالمعارف اللّغوية التراثية فقط. ونتيجة لتعويل المؤلف على هذه المعرفة قد يستغني عن شرح كثير من العبارات، او الاكتفاء بقدرٍ قليلٍ من الأمثلة – كما سيأتي بيانه– وإذا لجأ إلى التمثيل لغاية يتطلبها المقام أو الموقف فإنّه ينتقي من هذه الأمثلة أبسطها وأوجزها، وغالباً ما يتلمسها من الإرث اللّغوي القديم نفسه، و يقتبسها من كتب الأقدمين حتى لو كانت رؤيته للمسائل تختلف عن طريقة رؤيتهم لها، أو كان تفسيره للظاهرة نفسها مختلفاً كلياً عن تفسيراتهم.

من الواضح أيضاً أنّ كتاب " العربية الفصحى" قد انطلق من أسس لسانية راسخة، تمثّل بعضها بدراسة النظام اللّغوي العربي من خلال تحليله إلى مستوياته المختلفة: الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، انطلاقاً من الصوت نحو الأنظمة الأخرى، على نحو يراعي تداخل هذه الأنظمة، ويحلّل اللّغة بناء على مراعاة مستوى تداخلها المعقد وتأثيراتها ببعضها. ولهذا انعكاساته الواضحة على طريقة تحليل اللّغة وكيفية تفسير ظواهرها أيضاً. وهذا يختلف بطبيعة الحال عن ما كان سائداً في التراث العربي حيث كانت المباحث الصوتية تأتي لاحقة وتابعة للمباحث النحوية على نحو مما نجده في كتاب سيبويه الذي ختم بالمباحث الصوتية ولم يبدأ بها. وذلك في باب " الإدغام " الذي أورده أساساً لتفسير ظواهر صرفيّة لها صلة وثيقة بتغيرات صوتية. وليس في هذا نقد للعرب القدماء بقدر الإشارة إلى إختلاف الأسس ومواطن التباين. فمن المؤكد أنّ لكلا الدراستين القديمة " التقليدية" والحديثة " اللّسانيات " ظروف وعوامل محددة أسهمت في نشأة كلّ منهما وكيفية تشكل أساليبه البحثية وطبيعة منهجه.

تبدو الأطر اللّسانية ومنطلقاتها واضحة أيضاً من خلال استثمار مناهجها على أكثر من مستوى، فللمنهج التاريخي الملم بتطورات اللّغات ونشأتها وأنواعها وفصائلها، والمنهج المقارن الذي يعنى بتصنيف اللّغات وعائلاتها واختلافاتها ومشتركاتها وعلاقتها ببعضها ومستوى درجة القرابة فيما بينها أثر كبير في تسيير دفة البحث في هذا الكتاب. فضلاً عن المنهج الوصفي الذي ينأى عن الاعتبارات المعيارية التعليمية، والمنهج الوظيفي الذي بدا أثره واضحاً في تحديد اختيار المصطلحات وبناء التصورات حول اللّغة انطلاقاً من حدود الاستعمال.

هذا الاستثمار المنهجي المختلف يجعل من اختلاف الرؤى حول قضايا اللّغة عموماً أمراً متوقعاً، إذا لم نقل أنّه أمر حتمي. وإذا تأملنا صنيع " فليش" في هذا الكتاب نجد أغلب

مباحثه قد اتسمت بالجدة والأصالة، وكثير من تفسيراته التي اختلفت عن تصورات القدماء أو ربما تعارضت معها كانت مقرونة بأدلة واضحة وقرائن قوية مصدرها معرفة " فليش" الواسعة باللّغات السامية القديمة ومراحل تطورها، فضلاً عن وسائل البحث العلمي والأجهزة الحديثة ولا سيّما عندما يتعلق الأمر بدراسة الأصوات اللّغوية. لكنّنا مع ذلك نلمس منه تواضعاً كبيراً وإعجاباً يحرص على إظهاره ولا يخفيه فيما يخص التراث اللّغوي العربي. فقد مدح المؤلف اللّغويين العرب وأشاد بهم بشكل صريح حتى وهو في معرض نقدهم وفي سياق الاختلاف معهم. ويكفي تأمل بعض عباراته التي ساقها – وما أكثرها – لتأكيد هذه الحقيقة على نحو لا يدع أية فرصة للشك. لذلك نجده عندما يتحدث عن مخارج الأصوات مثلاً يصرح بأن تعاليم سيبويه تعد أساسية في هذا الموضوع وإن كان قد اختلف عنه في تحديد خواص بعضها ومعيار تصنيفها. وعندما أشار إلى عدم معرفة العرب ببعض المصطلحات لم يمنعه ذلك من الإشادة بجهودهم في هذا الشأن، وأن يذكر مع ذلك أنّ مصطلحاتهم وافرة غزيرة [٢]. فهو يعالج موضوعات اللّغة واختلاف الآراء بنظرة موضوعية تستوعب طبيعة كل مرحلة واختلاف ظروفها وملابساتها. ومراعية في الوقت نفسه حدود مساحتها المعرفية و وسائلها وإمكانياتها المتاحة.

وتبقى المسألة الأبرز والأكثر حساسية هي موقف " هنري فليش" من اللّغة العربية الفصحى نفسها. فمنذ أواسط القرن الماضي ومابعده – وهي المرحلة التي صدر فيها كتاب فليش– ظهرت دعوات عدة تنادي بإلغاء الفصحى واستبدالها باللّهجات أو اللّغة العاميّة. بعض هؤلاء الباحثين أجانب و بعضهم الآخر من العرب الذين تأثروا بالدراسات البنيوية التوزيعية أو بعوامل حضارية معينة، وهؤلاء منهم من يعد من المختصين باللّغة العربية، ومنهم من يحسب على الوسط الثقافي على نحوٍ عام. وهم بمجملهم يرون في الفصحى لغة ميّتة لم يعد لها وجود الآن، بل عدّها بعضهم لغة عاجزة عن استيعاب العلوم والفنون، وحملوها وزر ما يشهده العالم العربي من انحطاط علمي وفكري بمبررات أقل ما يمكن أن يقال فيها أنّها مبررات واهية، و لا سيّما إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ أغلب هذه الحجج أو المسوغات تعد ظواهر لغوية لا تخلو منها لغة من لغات العالم بدون استثناء – حتى فيما يخص اللّهجات – مثل الترادف والتضاد والمشترك اللّفظي واختلاف المصطلحات الشائعة بين بلدٍ وآخر. ومن الغريب أن تكون الاستعارة والكناية والاستعمالات المجازية سبباً من أسباب انتقاد اللّغة العربية الفصحى في الوقت الذي تعد فيه عناصر غنى وثراء عند اللّسانيين جميعاً ومنهم الغربيون الذين أسهموا على نحو خلاق بدراسة كثير من خصائصها لما تتضمنه من

دلالات وتوسيع في أساليب التعبير فضلاً عن قيمتها الفنية والأدبية التي تعد سبباً من أسباب الفخر بأية لغة كانت عربية أو أجنبية. و الأغرب من كل ذلك وصف اللّغة العربية الفصحى بأنّها لغة صعبة التعلم(٣)، واتخاذ ذلك ذريعة لهجرها والعزوف عنها إلى لهجات واستعمالات هي في الحقيقة أكثر صعوبة في التفاهم مما انتقدوه في الفصحى لتعددها الكبير واقتصار كل منها على بيئة محدودة دون أخرى في الوقت الذي تبدو فيه اللغة العربية الفصحى مفهومة للجميع بمن فيهم من لا يتقن قواعدها على نحو دقيق في الاستعمال.

و لا يعنينا هنا مناقشة هذه الدعوات التي ما زال كثير منها قائماً حتى هذه اللّحظة بقدر ما تعنينا تصورات هنري فليش نفسه عن اللغة الفصحى وموقفه منها. ففي الوقت الذي اعتبر فيه بعض العرب اللّغة العربية لغة ميّتة صعبة عاجزة عن استيعاب لغة العصر وتطوراته، نجد فليش يقول في وصفها: "هي التي كان العلماء يعلمونها تلاميذهم في المدارس، وهي أيضاً التي تستعمل الآن لغة أدبية حديثة" (٤). فهي بناء على تصوره لغة حيّة ما زالت لغة الفن والأدب ولغة الخطاب الرسمي في كل الدول العربية. وليست لغة جامدة عصية على التطوير ومواكبة الثقافة والفنون وروح العصر كما قد يتصور بعض الدارسين أو المعنيين بشؤون الثقافة، إذ يسلط فليش النظر بدقة على ما شهدته اللّغة العربية الفصحى من تغييرات عبر العصور والأزمان، ويبدو واعيًا تمامًا لما طرأ عليها من تطورات في الاستعمال والأساليب بما يتلاءم مع متطلبات كل عصر وظروفه ومؤثراته. وأن واقع الفصحى اليوم هو امتداد لواقع لغوي سابق قديم، وأن قوانين لغة الأمس التي تحكم فصحى اليوم لا تنفي وجود اختلافات بينهما.

أمّا فيما يخص صعوبة اللّغة العربية وسهولتها فهذه المسألة مرتبطة بعلاقة مباشرة مع اللّغة الأم ومدى قربها أو بعدها من اللّغة الثانية المتعلمة. يقول فليش: " هذه العربية – وهو يعني الفصحى – لغة صعبة، وتكمن إحدى صعوباتها إن لم تكن أكبرها في حيث كانت قائمة على نموذج لغوي خاص، مختلف تمام الاختلاف عن ذلك النموذج الذي قامت على أساسه اللّغات الأوربية " (٥). ويعني هذا الكلام أنّ الذي يحدد صعوبة لغة ما من عدمه هو طبيعة نظامها ومستوى تشابهه أو اختلافه مع نظام اللّغة الأولى التي نطق بها المتعلم أولاً ونشأ عليها. هذا هو ما يعنيه كلام فليش، وهذا هو أيضاً ما تؤكده الدراسات اللّسانية الحديثة و لا سيّما الدراسات التقابلية التي تركز على تعلم اللّغات انطلاقاً مما يقوم بينها من تشابه واختلاف. فالعربي مثلاً يجد صعوبة في تعلم اللّغة الإنكليزية لأنّها لغة اصطلاحية غير معربة خلافاً للعربية الاشتقاقية المعربة، والعكس صحيح أيضاً. في حين يسهل على الإنكليزي

تعلم الألمانية أو الدانماركية لأنّهما من فصيلة مشابهة لها نظام مشابه. ويسهل على العربي تعلم اللّغة السريانية أو العبرية للسبب نفسه أيضاً [٦]. فليس من لغة يمكن أن توصف بأنّها صعبة أو سهلة بحد ذاتها، وإنّما يعتمد ذلك على مدى إلفة نظام هذه اللّغة أو تلك ومستوى شيوعها في الاستعمال.

وقد كان فليش محقاً عندما تحدث عن تطور في اللّغة العربية الفصحى المعاصرة على مستوى دلالة المفردات والصيغ والأساليب. أمّا النحو أو قواعد اللّغة عموماً فهي النظام الثابت الذي يعد بمثابة الأساس الذي تقوم عليه اللّغة. وهذا النّظام لا يمكن أن يتدخل فيه أحد أو يقوم بتغييره بناء على رغبات خاصة أو بتدخلٍ مقصود. وكل من يعتقد بإمكانية التدخل في قوانين اللّغة – على نحو مما نجده في دعوات بعض المعاصرين – هو من دون شك غير عارفٍ بأساس الطبيعة العرفية للّغات التي هي عبارة عن قوانين موروثة تلقفتها الأجيال ورسخها الاستعمال عبر قرون على نحو غير واعٍ ومن دون سبق إرادة [٧]. وأي تغير محتمل لو وجد فلا بد أن يتحقق عبر مدة زمنية طويلة وعلى نحو غير واعٍ وغير مقصود أيضاً. وهذا الكلام لا يختص باللّغة العربية وحدها وإنّما يشمل كل لغات العالم. مع مراعاة خصوصيّة اللّغة العربية من ناحية ارتباطها بكتاب ديني مقدس، وهو ما أسهم بقدرٍ كبيرٍ من الحفاظ على صورتها القواعدية كما هي.

فالنظام القواعدي للّغة – أية لغة – يشبه نظام المرور الذي نتبعه ونحافظ على ديمومته في الطرقات حرصاً على الأمان والسلامة. وإنشاء طرقات جديدة واستحداث مدنٍ وشوارع لم تكن موجودة لا يعني بالضرورة إلغاء قواعد المرور التي يبقى الحفاظ عليها ضرورة من ضرورات الحياة وبعكسها تعم الفوضى ويتوقف شريان التواصل.

هذا هو شأن القواعد في اللّغة العربية الفصحى، وهو شأنها أيضاً في كل لغات العالم. إلا أنّ هذا لا ينفي أنّ بعضاً مما اختصت به قواعد اللّغة العربية الفصحى هو نتيجة لتغيرات طرأت على استعمالات أخرى أقدم زمنياً على نحو مما كان موجوداً في أخواتها من اللّغات الساميّة. والكشف عن ماهية هذه التغيرات وطبيعتها وأنواعها يعد سمة أصيلة وجانباً جديداً قدمه المستشرقون لدراسة اللّغة العربية الفصحى، ولم يكن معروفاً في الدرس التقليدي باستثناء بعض الإشارات العابرة. وهذا ما فعله هنري فليش أيضاً في هذا الكتاب على نحو مما سنتبينه من خلال بعض الأمثلة الآتية.

ولا يتّبع فليش في دراسته للغة العربية طرق القدماء وأساليبهم، فقد كانت له طريقته الخاصة في التحليل وبناء تصوراته حول اللّغة العربية التي استعان بها برصيده المعرفي عن اللّغات

الساميّة على نحو خاص، وهو ما ساعده على كشف كثير من الجوانب التي كانت خافية سابقاً من أمور اللّغة العربية الفصحى وتاريخها، فضلاً عن إيجاد تفسيرات موضوعية لكثير من الظواهر، وأكثر ما يجذب الانتباه هو اختلاف كثيرٍ من تفسيراته عن ما كان معروفاً عند القدماء من تعليلات أو تفسيرات شائعة موظفاً في ذلك العلم اللّغوي الحديث ومستثمراً أبرز مستجداته، ومن المؤكد أنّه من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن جميع القضايا التي بحثها فليش مفصلة في هذا الكتاب لسعته ولتعدد القضايا اللّغوية التي تناولها، لكن يمكن تسليط الضوء على الخطوط العريضة والأساسية منها من خلال عرض بعض الأمثلة التي تخص مستويات التحليل اللّغوي التي تعرض لها فيما يخص اللّغة العربية الفصحى كما سيأتي.

المبحث الثاني: أسس دراسة الأصوات وتصنيفها

خلافاً لما كان شائعاً في التراث العربي تبدأ دراسة فليش للّغة العربية من النظام الصوتي، ولا تأتي ملحقة بموضوعات النحو العربي على نحوٍ مما كان معروفاً منذ سيبويه – كما تقدم – وهو ما درج عليه أيضاً من جاء بعده من دارسي اللّغة القدماء. ومن المؤكد أنّ العرب كانت لهم أهداف لغوية واضحة من دراسة الأصوات العربية يتعلق بعضها بتحقيق النطق السليم ومعرفة التشكيل الصوتي العربي وما يأتلف في العربية من الأصوات وما لا يأتلف، وتفاوتها فيما بينها بالكثرة والقلة في الاستعمال، ويتعلق بعضها الآخر بترتيب الألفاظ داخل المعجم بحسب الحروف(٨). لكنّ دراستهم اللّغوية للأصوات لم تبنَ على أساس كون النظام الصوتي مستوى لغوياً له قواعده وقوانينه الخاصة بقدر ماجاءت مرتبطة بتفسير التغيرات التركيبية المتمثلة بالإعلال والإبدال والإدغام والإمالة والمخالفة والاتباع ومعرفة أسباب ثقل بعض الصيغ الصرفية. وهي بمجملها قضايا صرفية كانت تعد في بدايات الدرس اللّغوي العربي جزءاً من دراسة النحو قبل أن تفرد لها كتب مستقلة تعنى بموضوعات الصرف على نحو متخصص. وهذا هو السبب في انضواء دراسة الأصوات اللّغوية ضمن (باب الإدغام) الذي ذيلت به أغلب كتب النحو. وخير دليل على هذا قول سيبويه في الكتاب: " وإنّما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالاً كما تدغم وما تخفيه وهو بزنة المتحرك " (٩).

أما الانطلاق من النظام الصوتي في دراسة اللّغة عند اللّغويين المحدثيين ومنهم المستشرقون فمرتبط بإدراكهم لواحدة من أبرز خصائص اللّغة البشرية وهي خاصيّة التجزئة، التي تعد مع الاعتباطية والإنزياح و الإبداعية أو الانتاجية (اللّاتناهي) السمات الأساسيّة التي تميز اللّغة

البشرية عن غيرها من اللّغات المصطنعة أو لغات الحيوانات التي يطلق عليها تسمية اللّغة من باب المجاز لا أكثر(١٠).

هذه الخصائص هي التي تمنح اللّغة البشرية إمكانات لا يمكن أن تتحقق في غيرها مثل إمكانية الحديث عن أشياء غائبة عن النظر أو ذهنية أو خيالية غير موجودة في الواقع، وكذلك درجة التعقيد العالية التي تمكنها من انتاج سلاسل لا نهاية لها من الجمل من خلال عناصر لغوية محدودة (عدد محدود من الأصوات والكلمات)، فضلاً عن إمكانيّة الحديث باللّغة عن اللّغة نفسها وهو ما يصطلح عليه بـ (الميتا لغة) أو (ما وراء اللّغة)(١١).

وخاصيّة قابلية التجزئة التي تعنينا هنا تبدو لغوياً من خلال مستويين:

الأول: الذي يتم فيه تجزئة الجمل إلى عدد من الصيغ والكلمات، والنّحو الذي يصف لنا النظام الذي يمكن بموجبه تأليف هذه الصيغ والكلمات المحدودة مع بعضها على نحو تنتج معه سلاسل جملية غير محدودة ولا حصر لها هو الذي تتضح من خلاله سمة (الإبداعية) أو الجانب الخلّاق من اللّغة.

الثاني: الذي يتم فيه تجزئة الكلمات إلى وحدات أصغر هي الأصوات التي ليس لها دلالة بمفردها لكنها تصبح ذات معنى بإتلافها مع غيرها مشكلة الوحدات اللّغوية المعجمية التي هي ذات عدد محدود في كل اللّغات. وعند هذا المستوى من التجزئة تتضح مسألة هامة وهي أنّ انتظام الأصوات اللّغوية في مجموعات صغيرة هي الكلمات المعجمية وفق نظام معين ينتج دلالات مختلفة باختلاف عدد الأصوات في كل كلمة وطريقة ترتيبها يلقي أقل عبء ممكن على الذاكرة. فوظيفة الأصوات وظيفة تمييزية تجعلنا نفرق بين كلمة وأخرى ومن ثمّ بين معنًى وآخر، على نحو مما نجده في كلمات مثل (باب، وناب، وبان) وغيرها من الكلمات، ويمكن أن نمثل لذلك بالإنكليزية بالكلمتين: (spot/ بقعة، post/ بريد). ولولا ذلك لاحتجنا إلى عدد من الكلمات ذات التركيب الصوتي المختلف تماماً بعدد ما نريد التعبير عنه من المعاني المختلفة، مما يعني أضعافاً مضاعفة مما هو موجود بالمعاجم حالياً وعدد أصوات أكثر بكثير مما هو موجود في اللّغات المختلفة وهو ما يجعل أمر استحضار الكلمات وتذكرها عسيراً للغاية بل ربما مستحيلاً. وهنا تتجلى السمة الاقتصادية في اللّغة التي تجعل من عناصرها الصوتية القليلة المعدودة قابلة للاستثمار في تأليفات ومعان ضخمة العدد معجمياً، ولا حدود لها جملياً(١٢).

وهذا يعني أنّ الابتداء بالأصوات ذو طبيعة لسانيّة لها صلة وثيقة بالتصورات القائمة حول خصائص اللّغة نفسها، وليس لمجرد كون الأصوات الوحدات الأصغر التي يتألف منها النظام اللّغوي. والانطلاق من الجمل في دراسة اللّغة سلط الضوء بوضوح على خاصيّة التجزئة

التي تتميز بها اللّغة حتى عدّها بعض اللّغويين مثل (مارتنيه) الميزة الأساسية للّغة الإنسانية. فأية وسيلة تستعمل كوسيط للتواصل والتفاهم لا تكون (لغة) بالمعنى الحقيقي إلا إذا كانت مزدوجة التجزئة [١٣]. وبما أنّ العرب القدماء لم تكن أهدافهم من دراسة اللّغة علمية استكشافية خالصة على نحو مما تتصف به (اللّسانيات)، ولم تبنَ على أساس الجملة، بل على التحليل المتمثل بالأبواب النحوية المختلفة – إلا ماندر– لصلة ذلك بالإعراب المرتبط بدوره بأغراض تعليمية معيارية [١٤]، لم تكن الأصوات تمثل الأساس الذي ينطلق منه في دراسة اللّغة على نحو مما نجده في الدرس الحديث، وكانت الصدارة لـ (النّحو) لتجنب اللّحن وأخطاء الكلام، وكانت دراسة الأصوات تابعة له ولاحقة به وليس العكس. ولم يفرد اللّغويون العرب للصوت كتباً مستقلة بالتأليف وإنّما بدأ ذلك الفلاسفة بعد سيبويه بمدة زمنية طويلة على نحو مما فعله الفيلسوف الكندي (ت ٢٦٠هـ) وابن سينا (٤٢٨هـ) في رسالتيه (السماع الطبيعي) و (أسباب حدوث الحروف)[١٥].

ولا يشك اللّغويون المحدثون ومنهم المستشرقون والأجانب بأنّ العرب القدماء قد أدركوا مفهوم الصوت على نحو صحيح، وأنّه في الحقيقة نتيجة عاملين اثنين أساسيين هما: **النّفس والعارض** الذي يعترض النّفس. وطريقة وصف سيبويه للأصوات ومخارجها وكيفية نطقها تدل على إدراكه لحقيقة الصوت. وإن كان (شادة) قد انتقده لاستعمال مصطلح الصوت أحياناً للدلالة على **(النّفس)** أي الهواء الخارج من الرئتين على نحو من قوله: في أول (باب الوقف في الواو والياء والألف) الذي وصف فيه هذه الأصوات بأنّ " مخارجها متسعة لهواء الصوت " [١٦]. وهو مافعله أيضاً في حديثه عن عدد الحروف العربية ومخارجها [١٧]، إلا أنّه من الواضح أنّ مثل هذا الاستعمال نوع من (الاتساع الدلالي) المعروف في اللّغة العربية الذي قد يستعمل فيه اسم الشيء ويراد به سببه أي المقصود: هواء الصوت[١٨]. وقد ذكر (شادة) نفسه أنّ (سيبويه) كان رائداً فيما كتبه، وأنّه كان يبتكر مصطلحات لمدارك جديدة لا يستبعد أن يكون هو المستحدث لكثير منها أيضاً [١٩]. أمّا (ابن جني) فقد عبر عن ذلك بعبارة صريحة في كتابه: (سر صناعة الإعراب) وهو يعرف (الصوت) بأنّه " عَرَض يخرج من النّفس حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده " [٢٠]. لذا نجد المستشرقين الذين درسوا اللّغة العربية مثل: كانتينو وبرجشتراسر وشادة وفليش متأكدين تماماً من إدراك اللّغويين العرب القدماء لعملية حدوث الصوت[٢١].

لكنّهم انتقدوا عدم التفريق اصطلاحياً بين ما هو منطوق مسموع **(الصوت)** وصورته الكتابية **(الحرف)**، فقد استعمل المصطلح الأخير للدلالة على الاثنين والتعبير عنهما معاً، وإن كانوا

مدركين تماماً للفارق بينهما، لذلك ذكر (شادة) أنّ مثل هذا الأمر يمكن عدّه خللاً في الاصطلاح أكثر من عده خللاً في الإدراك. وعلى ما يبدو أنّ مثل هذا الخطأ كان معروفاً بين بعض اللّغويين في أوروبا في بداية نشأة علم الأصوات الحديث، بل وقع فيه أيضاً بعض من انتقد العرب عليه من المستشرقين مثل (شادة) نفسه الذي استمر في استعمال مصطلح (الحرف) وهو يريد به الصوت[٢٢].

أمّا (هنري فليش) فكان دقيقاً جداً منذ البداية فيما يخص هذا الموضوع فاستعمل مصطلح الصوت في الحديث عما هو منطوق، ومن المؤكد أنّ لهذا علاقة بالمنهج الوظيفي الذي اختطه لنفسه في استعمال المصطلحات.

لكنّه كما هو الحال مع غيره من المستشرقين الذين ينطلقون من تصورات لّسانية اتخذ منهجاً مختلفاً في حصر عدد الأصوات العربية والتمييز فيما بينها. فعندما تحدث العرب عن عدد الأصوات العربية ومخارجها عدّوها (**٢٩صوتاً**)، من دون أي تمييز بين الأصوات الصحيحة (**الصامتة**) والأصوات المعتلة (**الصائتة**) إذ تعاملوا مع الاثنين معاملة واحدة. ولم يشذ عن هذا إلا المبرد الذي عدّها (٢٨ صوتاً)، لأنه اعتبر الهمزة والألف صوتاً واحداً. وهي مرتبة بحسب مخارجها من الحلق إلى الشفتين كالآتي: (ء، ا، هـ، ع، ح، غ، خ، ك، ق، ض، ج، ش، ي، ل، ر، ن، ط، د، ت، ص، ز، س، ط، ذ، ث، ف، ب، م، و)[٢٣].

أمّا تصنيف (فليش) فمبني على أسس لسانيّة تفرق بين هذه الأصوات على أساس وجود عارض أو تضييق يعترض الصوت من عدمه. لذا فإنّ هذه الأصوات تنقسم عنده على مجموعتين: تضم المجموعة الأولى: الأصوات الصامتة (الصحيحة) وهي تضم (**٢٨ صوتاً**)، باحتساب (الواو) و (الياء) المتحركتين صوتين صامتين، لما يحدث معهما من تضييق في مجرى الهواء يؤدي إلى إحداث احتكاك عند مرور النّفس كما هو الحال عند نطق الأصوات الصامتة الأخرى، وإخراج الألف التي لا يمكن أن تتبع بحركة(مصوت قصير)، و لا يحدث معها أي تضييق في مجرى الهواء يتسبب بأي احتكاك أثناء مروره. وتضم المجموعة الثانية: الأصوات الصائتة[٢٤] وهي (**ستة أصوات**): الألف والواو والياء (المديّة)، أي: الألف التي تسبقها فتحة والياء التي تسبقها كسرة، والواو التي تسبقها ضمة بالوصف العربي التقليدي أو الألف الطويلة و الياء الطويلة و الواو الطويلة إذا ما استعملنا المصطلح الحديث، مضافاً إليها نظائرها القصيرة: الألف القصيرة والياء القصيرة والواو القصيرة أي: الفتحة والكسرة والضمة التي تسمى (**حركات**) بالوصف العربي القديم، وهذه الأصوات الستة لا يصاحب نطقها أي اعتراض لمجرى الهواء أو تضييق ومن ثم لا يحدث معها

أي احتكاك عند النطق بها. وبهذا يكون عدد الأصوات العربية مجتمعة (**٣٤ صوتاً**) وليس (**٢٩ صوتاً**)، و لا يشمل هذا الوصف تغيرات الاستعمال في لهجات القبائل مثل الإمالة والتفخيم التي تصاحب نطق بعض الأصوات، وتختص بوصف الأصوات العربية كما هي منطوقة في اللّغة الفصحى[٢٥].

وسبب هذا الاختلاف في تصنيف الأصوات وتحديد عددها هو عدم التمييز بين (الواو والياء) اللّتين يصاحبهما احتكاك نتيجة لتضييق مجرى الهواء ومن ثم يكونان شبيهان بغيرهما من الأصوات الصامتة، من (الواو و الياء) المدّيتين. والأصوات الصائتة ذات درجة وضوح عالية نتيجة لخلوها من العارض (اعتراض أو تضييق) لذلك نجدها تحتل مكان القمم في منحنيات الرسم البياني لأجهزة الرصد الصوتي للسلسلة الكلامية المنطوقة، في حين تحتل الأصوات الأخرى الصامتة الأماكن المنحنية المقعرة من الرسم البياني لأنّها ذات درجة وضوح أقل بسبب وجود العارض[٢٦].

والذي ساعد على هذا الخطأ في تصنيف الأصوات العربية وتحديد عددها على نحو دقيق هو طبيعة النظام الكتابي للّغة العربيّة، إذ لا تعد الكتابة العربية الحركات أصواتاً مستقلة، وكذلك سائر اللّغات الساميّة، التي تعد الحركات فيها مجرد عوارض تطرأ على الأصل الذي هو الحرف[٢٧]. وإن كان حرياً بهم أن يعدوها أصواتاً مستقلة لعلاقتها المباشرة بتغيير معنى الصيغ والكلمات تماماً كما هو الحال مع بقية الصوامت الأخرى. وعدم التفريق كتابياً بين الواو والياء (الطويلة الصائتة) و الواو والياء (الاحتكاكية الصامتة) واتخاذ رسم واحد لكل منهما (و، ي) يجعلنا نتوهم أنّ كلاً منهما صوت واحد له طريقة نطق واحدة في حين هما صوتان مختلفان لهما طريقتان متباينتان في النطق.

ولم يتنبه لهذه المسألة من القدماء إلا (ابن سينا) الذي ميز بين الواو والياء الصامتتين والواو والياء الصائتتين على نحو واضح وصريح جداً، ولم يكتف بذلك بل تحدث عن الحركات بوصفها أصواتاًمستقلة. فقال في الواو: " وأمّا الواو الصامتة فإنّها تحدث حيث تحدث الفاء ولكن بضغط وحفز للهواء ضعيف، لا يبلغ أن يمانعه في انضغاطه سطح الشفة " [٢٨]. وقال أيضاً: " وأمّا الواو المصوّتة واختها الضمة فأظن أنّ مخرجها مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج " [٢٩]. وكذلك ميّز بين الياء الصامتة التي تحدث بضغط وحفز للهواء ضعيف والياء المصوّتة وأختها الكسرة لتي تحدث بإطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج[٣٠].

وقال في الأصوات القصيرة الثلاثة (الحركات): " ثم أمر هذه الثلاثة علي مشكل، ولكنّي أعلم يقيناً أنّ الألف الممدودة المصوّتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأنّ الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى

حرف. وكذلك نسبة الواو إلى الضمة، والياء المصوّتة إلى الكسرة " [٣١]. وكأنّه هنا استشعر طبيعتها المستقلة التي فرضت عليه عدم الركون إلى عدّها عوارض كغيره من الدارسين القدماء. وما جاءت عبارته السابقة: (ثمّ أمر هذه الثلاثة علي مشكل) إلا لتردده بالكيفية التي شاع التعامل بها مع هذه الأصوات وعدم اطمئنانه إليه. وهذا سبق كبير وخطوة رائدة مبكرة جداً تحسب لابن سينا.

وقد كان لهذه المسألة – عدم التمييز بين الصوات الصامتة والصائتة – أثرها السلبي على دراسة الأصوات العربية من ناحيتين: **الأولى** تخص غياب مفهوم المقطع الصوتي كلياً من الدرس الصوتي العربي، و**الثانية:** منهما لها علاقة مباشرة بتحديد ما يسمى بالأصوات المزدوجة. وبيان ذلك كالآتي:

أولاً: عدم بناء دراسة الأصوات العربية على أساس المقاطع الصوتية:

السلسة المنطوقة للكلام هي سلسلة متتابعة من المقاطع الصوتية و ليست مجرد تتابع للحروف كما كان التصور السائد سابقاً. هذه المقاطع هي التي تتمثل على أجهزة الرصد الصوتي برسوم بيانية تتخذ شكل منحنيات مرتفعة (قمم) وأخرى مقعرة، والقمم هي الأصوات الصائتة بدرجة وضوحها العالي، والمناطق المقعرة هي الصوامت التي لها درجة وضوح أقل لما ينتابها من عوارض لا توجد مع الأصوات الصائتة.

وبسبب اعتبار الحركات مجرد عوارض تطرأ على الأصل الثابت وعدم التفريق بالرسم الكتابي بين الواو والياء الصامتة والصائتة لم تكن المقاطع الصوتية معروفة في التراث العربي، و لم تحصر أعدادها في الاستعمال العربي ولا أنواعها، و لا ما يمكن ائتلافه في العربية منها وهو ما يسمى بـ (النسيج المقطعي) ولا ما لا يمكن ائتلافه. وعدم الانتباه لمسألة المقاطع وعلاقتها بالبنية التركيبية للصيغ والكلمات جعل القدماء يعزون بعض التغييرات الصرفية والتركيبية لأسباب تختلف عما هي عليه في الدرس اللّساني الذي له تصوراته المختلفة نتيجة للحقائق الجديدة المكتشفة التي تخص اللّغة ومنها المقاطع. وهناك فرق بين أن تحلل الكلمة أو الصيغة بوصفها مجموعة أصوات، وأن يراعى في تحليلها البنية المقطعية. ونتيجة لهذا اختلفت تفسيرات اللّغويين المحدثين ولا سيّما الغربيين ومنهم المستشرقون حول تفسير بعض الظواهر الصرفية والتركيبية كما سيأتي.

والمقطع الصوتي يمكن أن نعرفه بأبسط صورة بأنّه: (ائتلاف صوتي أقل ما يمكن أن يتكون منه هو صوت صامت وآخر صائت)، ويعرفه (شادة) بأنّه: " كل جزء من أجزاء الكلمة يمكن الوقوف عليه بدون تشويه الكلمة " [٣٢]، مثل تقطيع (كاتَبْتُ) إلى: كا/ تَب/ تُ. وتختلف اللّغات فيما بينها بأنواع المقاطع وطريقة تركيبها، وما يمكن أن يأتلف منها مع غيره من

المقاطع وما لا يمكن ائتلافه. وقد ذكر (هنري فليش) أنّ للعربية خمسة أنواع من المقاطع تتفاوت نسبة شيوعها في الاستعمال، وهذه المقاطع هي :

١- المقطع القصير المفتوح: يتكون من صوت صامت + صائت قصير، مثل المقاطع الصوتية الثلاثة التي تتألف منها كلمة (كَتَبَ): كَ/ تَ/ بَ.

٢- المقطع الطويل المفتوح: يتكون من صوت صامت + صائت طويل، مثل المقطع الأول من كلمة (كَاتِب): كا/ تِب.

٣- المقطع الطويل المغلق: يتكون من صوت صامت + صوت صائت قصير + صوت صامت، مثل المقطع الثاني من الكلمة السابقة.

٤- المقطع المديد: يتكون من صوت صامت + صوت صائت طويل+ صوت صامت، مثل المقطع الأخير من كلمة (نَستَعينْ) بسكون النون أي عند الوقف على الكلمة: نَس/ تَ/ عين.

٥- المقطع المزيد: يتكون من صوت صامت + صوت صائت قصير + صوت صامت + صوت صامت، مثل كلمة (نَهْرْ) بسكون النون في حالة الوقف أيضاً: / نَهْرْ/ أي أنّ الكلمة تتكون عندئذ من مقطع واحد في هذه الحالة.

والمقاطع الثلاثة الأولى هي الأكثر شيوعاً في الاستعمال العربي، أمّا النوعان الرابع والخامس فيقتصران على الوقف، ماعدا بعض المواضع التي قد يرد فيها المقطع المديد في وسط الكلمة، وذلك عندما يقفل المقطع بالصامت نفسه الذي يفتتح المقطع التالي – أي في حالة التضعيف – مثل قولنا: (ولا الضالِّين): وَ/ لَ ض/ ضال/ لين ، وهنا تنتهي الكلمة بمقطعين مديدين إذا وقفنا على النون، وقولنا: احمارَّ: اِح/ مارْ/ رَ، وهنا يكون المقطع ما قبل الأخير مقطع مديد(٣٣).

ويذكر (فليش) أنّ النثر العربي هو الذي اتسع لهذا النوع من المقاطع كما هو الحال مع المثالين السابقين. مع ذلك تكره العربية هذين النوعين وتحاول التخلص منهما قدر الإمكان، وما لهجة بعض القبائل التي تهمز أمثلة الكلمات السابقة فتقول: (احمَأَرَّ) و (لا الضألين) إلا وسيلة للتهرب من النطق بهذا النوع من المقاطع من وجهة نظر (فليش) من خلال تجزئة المقطع (المديد) الطويل إلى مقطعين قصيرين، فتصبح التركيبة المقطعية للكلمة: اِح/ مَ/ أَر/ رَ بدلاً من اِح/ مار/ رَ(٣٤).

ويذكر أيضاً أنّ " الشعر العربي الذي يحتوي في أوزانه المختلفة مجموعة محددة من المقاطع الطويلة والقصيرة – أي أنّه ذو قياس محدد – لم يتسع مطلقاً لهذا النوع من المقاطع (المديد/

المزيد)، فقد كان الشاعر يتخلص من هذه الصعوبة بطرق مختلفة " [٣٥].

وكلام (فليش) السابق عن الشعر العمودي المقفى، لكنّ التطور الذي شهده الشعر العربي الحديث بعد ظهور قصيدة التفعيلة قد فتح الباب أمام تركيبة مقطعية شعرية جديدة لم يتنبه لها الشعراء أنفسهم من الذين نظموا الشعر الحر. فعدم الالتزام بعدد محددٍ من المقاطع في كل سطرٍ شعري لم يتولد عنه تنويع جديد في الإيقاع الشعري فقط نتيجة لتفاوت الأسطر الشعرية – ولا يمكن أن نستعمل هنا مصطلح البيت – في الطول والقصر أو تداخل البحور أحياناً. بل سمح بإدخال تركيب مقطعي جديد في نظم الشعر كان من المتعذر سابقاً استعماله فيه.

فقصيدة " أنشودة المطر " لبدر شاكر السياب تتضمن على سبيل المثال أسطراً شعرية مقفاة بكلمات تنتهي بمقاطع مديدة، على نحوٍ مما نجده في قوله:

كَالبَحرِ سَرَّحَ اليَدينِ فَوقَهُ المَسَاءْ
دِفءُ الشِّتاءِ فيهِ وَ ارتِعَاشَةُ الخَرِيفْ
وَ المَوتُ وَ الميلادُ وَ الظَّلامُ وَ الضِّياءْ
فَتَسْتَفيقَ مِلءَ رُوحي رَعشَةُ البُكَاءْ
وَ نَشوَةٌ وَحشِيَّةٌ تُعانِقُ السَّمَاءْ

إذ تنتهي الكلمات الساكنة: (المساء/ الخريف/ الضياء/ البكاء/ السماء) بمقاطع مديدة تتكون من (صامت + صائت طويل+ صامت) في آخر السطر الشعري.

ومثل هذا يمكن أن نجده في قصيدة " المُمَثِلون " لنزار قباني التي تكرر فيها هذا المقطع كثيراً جداً أيضاً كقوله:

حينَ يَصيرُ الفِكرُ في مَدينَةٍ
مُسَطَحاً كَحُدوَةِ الحِصانْ..
مُدَوراً كَحُدوَةِ الحِصانْ..
وَتَستَطيعُ أَيُّ بُندُقِيّةٍ يَرفَعُها جَبَانْ
أَنْ تَسحَقَ الإنسَانْ
حِينَ تَصيرُ بَلدَةٌ بِأَسرِهَا
مِصيَدَةً.. والنَّاسُ كَالفِئْرانْ

ف (الحصان/ جبان/ الإنسان/ الفئران) كلمات تنتهي جميعها بمقاطع مديدة. ولا نعدم وجود أمثلة كثيرة جداً لمقاطع مديدة أو مزيدة أيضاً في هذا النوع من الشعر، و لكنّ التقطيع التقليدي القديم لا يساعد على اكتشاف هذه الحقيقة، لأنّه كان على الأرجح سيضم الصائت الطويل إلى الصامت قبله بمقطع مفتوح و يفرد الصامت الأخير، فتقطع كلمة (جَبَانْ) مثلاً إلى (جَ/ با/ نْ). و لا يشمل هذا الكلام (قصيدة النثر) فسمتها النثرية تجعل من ورود مثل هذه المقاطع أمراً طبيعياً على نحو مما يتحقق بالنثر العادي.

ويبدو هنا صلة التركيب المقطعي وأنواع المقاطع بدراسة الشعر العربي وتطوراته ومدى علاقتها المباشرة بعلم العروض، لكنّ الرسم الكتابي للغة العربية كما هو الحال مع أخواتها السامية ربما كان عائقاً أمام التنبه لمثل هذه الحقائق وبيان مدى صلتها بالبنية الإيقاعية

للشعر. فالطريقة التي كانت تتبع في تقطيع الكلمات قديماً أشبه بهجاء الكلمة منها إلى الصيغة المقطعية. وقد تنبه (فليش) أنّ كلمة مثل (احْمَارَّ) كانت ستقطع على الأرجح إلى: اِح/ مَا/ رْرَ بناء على الطريقة القديمة التي ستجعل صوت الألف مع الميم في مقطع مفتوح بدلاً من مقطع مديد مغلق. وهو استنتاج صحيح بدليل أنّ عملية تعليم القراءة والكتابة في المدارس ما زالت تجري غالباً وفقاً لهذه الطريقة التي تعتمد على تهجئة الحروف وليس المقاطع. ومن المؤكد أنّ دراسة العروض العربي وبحوره الشعرية انطلاقاً من أسس مقطعية على نحو مما هو موجود في علم الأصوات الحديث سيضيء كثيراً من الجوانب حول طبيعة اللّغة العربية والشعر العربي قد تؤدي إلى تفسيرات جديدة فيما يخص الظواهر الإيقاعية والموسيقية والتغيرات التي تطرأ على أوزان الشعر.

ومسألة المقاطع الصوتية و أهميتها لا تتوقف عند حدود الشعر فقط، إذ فضلاً عن ذلك لها صلة وثيقة أيضاً بظاهرة معروفة في اللّغة العربية الفصحى هي ظاهرة (الوقف) التي يقصد بها: " توقف الصوت نهاية المقطع الأخير للكلمة أو الجملة " [٣٦]. وهي ظاهرة معروفة أيضاً في اللّغات الساميّة ومنها اللّغة العبرية. يقول (فليش): " وهو في العربية يطلق على معالجة الكلام بطريقة خاصة، فنجده في الشعر معالجة للمقطع الأخير من البيت، و في النثر المزخرف (السجع) معالجة للمقطع الأخير من الجمل، او أجزاء الجمل المقفاة. وفي النثر يكون المقطع الأخير للجملة، أو أجزاء الجمل – داخلها– ففي هذا المقطع الأخير يتوقف الصوت وهذا هو (الوقف) بالمصطلح العربي" [٣٧].

و لا يغيب عن ذهن فليش أنّ هذا في الشعر يتحقق في القافية المقيدة فقط. أمّا السجع فقد كان يتبع قواعد النثر العادي، وعند الوقف تلغى جميع المصوتات (القصيرة) الأخيرة منونة كانت أو غير منونة، ما عدا تنوين المنصوب الذي ينطق ألفاً، ونون التوكيد الخفيفة التي تنطلق ألفاً أيضاً، ونون الأداة (إذن) التي تصبح ألفاً كذلك فتنطق عند الوقف عليها (إذا). وهذه الظاهرة ليست مختصة باللّغة الأدبية وإنّما تشمل النثر الفني العادي. بل يرى فليش أنّ وجود هذه الظاهرة في الفصحى هو العامل الرئيس الذي تطورت عنه ظاهرة إلغاء الإعراب في اللّهجات، بعد أن تعلم المستعربون عربية دون إعراب في بداية الفتوحات التي امتدّت خارج الجزيرة العربية، لتصبح هي الشائعة فيما بعد في التيار اللّهجي الذي شاع بعد امبراطورية الخلفاء[٣٨].

أمّا تفسيره لهذه الظاهرة – الوقف – فلا يختلف عن تفسير اللّغويين العرب القدماء مثل رضي الدين الاستراباذي (ت هـ) الذي ربطها بـ (تحديد نهاية الخطاب) [٣٩]، فهو يرى " أنّ التغييرات التي تقع في نهاية الجملة بسبب الوقف لها هذه القدرة على التحديد في السلسلة المنطوقة، وفي

الوحدة التي تكونها الجملة، وهو يكمل صياغة فرديتها الشكلية، وبذلك يصبح علامة خارجية مسموعة، تدل على فرديتها الداخلية العقلية " [٤٠].

ومن الواضح مما تقدم أنّ الوقف يتسبب بتغيير البنية المقطعية للكلمة، وقد ينتج عن هذا مقاطع صوتية طويلة من النوع المديد أو المزيد. ولم يتوسع (فليش) بذكر أمثلة لها علاقة باستعمالات لهجية قد تكون لها علاقة بهذه الظاهرة، لكنّ (شادة) ربط بين ظاهرة (الوقف) وبين نقل الصائت القصير(الحركة) إلى الصوت الصامت الذي يسبق الصوت الأخير من الكلمة في بعض اللّهجات. إذ يقول بعض العرب: (هذا بَكْرْ) في حالة الوقف بضم الكاف (بَكُرْ) أي: بنقل حركة الإعراب (الضمة) إلى الصوت السابق – الحرف السابق بمصطلح القدماء – وهو ما يعلله سيبويه بكراهية التقاء الساكنين[٤١]. ولو كان الأمر كذلك لنطق العرب جميعاً الكلمة السابقة على هذه الصورة كما هو الحال مع المواضع الأخرى التي يتم التخلص فيها من التقاء الساكنين بالحركة التي هي في العادة (الكسرة) وليس الضمة. ويبدو أنّ سيبويه كان مشغولاً بالدرجة الأولى بتفسير وجود الحركة على آخر الكلمة الموقوف عليها ومحاولة إيجاد تعليلٍ مناسبٍ لها [٤٢]. أمّا إذا راعينا اعتبارات مقطعية فإن تفسير هذه الظاهرة قد يختلف كلياً عن رأي سيبويه، وذلك أنه في حالة نطق الكلمة بسكون (الكاف) – كما هو في الأصل – وبسكون (الراء) – بسبب الوقوف عليها – سيكون الناتج كلمة تتألف من مقطع واحدٍ مزيد (بَكْرْ): (صامت + صائت قصير + صامت + صامت)، ومن ثم سيكون نقل حركة الإعراب إلى الكاف وسيلة للتهرب من هذا المقطع الذي تستثقله العربية عادة، وعندئذ سيكون الناتج كلمة تتألف من مقطعين (بَكُرْ): الأول مقطع قصير مفتوح والثاني طويل مغلق: بَ/ كُرْ، أي: (صامت + صائت قصير) و (صامت + صائت قصير + صامت)، وهكذا تكون أخف نطقاً من الحالة الأولى. لذلك يرى (شادة) أنّ فيما يحكيه " سيبويه من حوادث الوقف شيء يحتاج تفسيره غاية الاحتياج إلى معرفة ماهية المقطع والعمل بها " [٤٣].

ثانياً: عدم وجود أية إشارة لما يسمى بالأصوات المزدوجة أو المركبة في اللّغة العربية:

ذكر (فليش) أنّ في اللّغة العربية صوتان مركبان أو مزدوجان هما: aw/ أَو ، ay/ أَي. على نحو مما يوجد في الكلمتين (قَوم) و (لَيل). وهو ما لم يذكره اللّغويون العرب القدماء. و الذي ساعده على التنبه لهذه الحقيقة هو النظام الكتابي للّغة الفرنسية الذي يميز هذه الأصوات برموز كتابية مزدوجة تتضمن الصوتين المركبين كما هو الحال مع اللّغات الأوربية الأخرى التي تفعل الشيء نفسه، وهو ما نجده في كلمات مثل play الإنكليزية. ولو عبّر

شخص عربي ما عن الصورة الصوتية المنطوقة لهذه الكلمة كتابياً باللّغة العربية، لكتبها (بلَي) بناءً على ما هو متعارف عليه في طريقة الكتابة العربية.

وهذه المسألة وثيقة الصلة بنوع نغمة المقطع الصوتي وهو ما لم يدرسه العرب لعدم دراسة المقطع نفسه. وما ذكروه عن التنغيم يخص التنغيم الجملي وليس المقطعي الذي تتميز فيه معاني الجمل من خلال قرينة النغمة أو التطريزات الصوتية المصاحبة لها، على نحو مما نجده من اختلاف في النغمة المصاحبة لنطق جملة (زيدٌ كريمٌ) بحسب السياق الذي وردت فيه والذي قد يكون سياق تعجب أو نفي أو استفهام...إلخ. وهنا يتميز المعنى المقصود من خلال تنغيم الجملة.

أما فيما يخص نغمة المقطع الصوتي فقد درسه علم الأصوات الحديث بعد أن أعانت على رصده الأجهزة الحديثة التي لم تكن متاحة قديماً. و هنا تميز لنا نغمتان مختلفتان: نغمة هابطة وأخرى صاعدة.

فإذا سبق الصائت القصير (الحركة) الواو أو الياء الاحتكاكيتين يتكون مقطع ذو نغمة هابطة، على نحو مما نجده في المقطع الأول للكلمتين السابقتين:

قَومٌ: قَ و/ مُ ن

لَيلٌ: لَ ي/ لُ ن

هذا في حال كونهما متحركتي الآخر، أمّا عند الوقف عليهما (سكون الآخر) فستكون كل كلمة مؤلفة من مقطع واحد مزيد، وهو هنا مقطع ذو نغمة هابطة.

وإذا كان المقطع الصوتي يبدأ بصوت صامت يليه صائت قصير (حركة)، أو طويل – بالاصطلاح التقليدي (ألف تسبقها فتحة أو واو تسبقها ضمة أو ياء تسبقها كسرة) – فإن المقطع عندئذٍ ذو نغمة صاعدة، على نحو مما نجده في المقطع الأول من كلمة (قَالَ) بفتح اللّام: قا/ لَ، والمقطع الثاني من كلمة (يَبِيعُ) بضم العين: يَ/ بي/ عُ، والمقطع الثاني من كلمة (يَصُومُ) بضم الميم: يَ/ صو/ مُ(٤٤).

أمّا إذا وقفنا على آخر الكلمات السابقة فستتغير التركيبة المقطعية للكلمات وتبقى القاعدة نفسها:

قَالْ: تتكون من مقطع واحد مديد / ق ا ل/ نغمته صاعدة.

يَبِيعْ: تتكون من مقطعين: يَ/ بيع/ نغمتهما صاعدة.

يصُومْ: تكون من مقطعين أيضاً: يَ/ صوم/ نغمتهما صاعدة.

والملاحظ أنّ بعض اللّهجات العربية تتهرب من النطق بمقاطع هابطة وتستبدلها بمقاطع صاعدة من خلال استبدال الصائت القصير والصامت الذي يليه بصائت طويل. فبعض اللّهجات العربية تنطق كلمة (بَيْتْ) بفتح الباء /بَ ي ت/ : (بِيتْ) بكسر الباء /ب ي ت/

و كلمة (حَوْضْ) بفتح الحاء / حَ وض/ : (حُوضْ) بضم الحاء /ح و ض/

فتكون النتيجة بعد هذا التغيير مقاطع ذات نغمة صاعدة، وهو ما نجده اليوم في اللّهجة المصرية، وبعض لهجات الجنوب الشرقي من العراق(٤٥).

و التمييز بين طريقة كل لغة في رسم أصواتها له قيمته كبيرة اليوم في مجال الدراسات التقابلية التي تركز في تعليم اللّغات الأجنبية على الفوارق والتشابه بين اللّغات المختلفة لتسهيل عملية التعلم، فضلاً عن قيمته اللّغوية التي تمثّل أهميّة كبيرة بصرف النظر عن أيّة أهدافٍ تعليميّة.

وفضلاً عن اختلاف المنهج المتبع في إحصاء عدد الأصوات العربية وتصنيفها، وعدم دراسة المقاطع الصوتية، وغياب الإشارة إلى وجود أصوات مزدوجة في اللّغة العربية، ثمة موضوع صوتي حديث أيضاً لم يدرسه العرب نهائياً وهو موضوع (النبر).

ويراد بـ (النبر/ stress) الضغط على مقطع معين من مقاطع الكلمة مما يكسبه درجة وضوح أعلى من بقية المقاطع. ويصف د. ابراهيم أنيس النبر بأنه " نشاط في جميع أعضاء النطق في وقتٍ واحد "(٤٦).

وهو عادة من العادات اللّغوية تجعل المرء يميل إلى الضغط على أحد مقاطع الكلمة فتصبح أكثر وضوحاً من غيرها. أما المقطع غير المنبور فيصاحبه نوع من الخمول عند النطق مما يكسبه وضوحاً صوتياً أقل مما هو عليه في المقطع المنبور(٤٧).

ولا يستقيم النطق باللّغة ولا يكون صحيحاً إلا إذا روعي فيه موضع النبر. وهذا الموضع يختلف من لغة إلى أخرى. فالفرنسي عادة ينبر المقطع الأخير من الكلمة. في حين لا توجد قاعدة محددة للنبر في الإنكليزية. وقد يخطئ الفرنسي بالنبر وهو ينطق بالكلمات الإنكليزية متأثراً بعاداته اللّغوية فتنفر الأذن الإنكليزية من هذا الخطأ الذي تشوبه لكنة أجنبية. وفي بعض اللّغات مثل اللّغة العربية لا يؤثر اختلاف موضع نبر الكلمة على المعنى، وفي لغات أخرى مثل الإنكليزية قد يختلف معنى الكلمة باختلاف موضع المقطع المنبور، فالكلمات augment, torment لا يفرق بينها حين تستعمل فعلاً أو اسماً إلا من خلال اختلاف موضع النبر(٤٨).

ولم يعرف مصطلح النبر عند العرب بهذا المعنى، ولم يدرس النبر العربي للفصحى إلا حديثاً. أمّا قديماً فكان يراد بهذا المصطلح (الهمزة)، وقد كان سيبويه في كتابه يصف الهمزة بـ " أنّها نبرة من الصدر " (٤٩)، وبهذا المعنى أيضاً استعملها ابن جني في الخصائص وهو يتحدث عن بعض لهجات العرب مثل لهجة قريش التي لا تنبر بعض الكلمات مثل: بؤر، و

سأم، و بئر، وتنطقها بدون همزة: بور، سام، بير... إلخ[٥٠].

لهذا كان (فليش) مصيباً برأيه عندما ذكر أنّ " نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النّحاة العرب، بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم، تلك التي كانت بالرغم من ذلك وافرة غزيرة" [٥١]، وأنّ هذا المصطلح لم يكن يستعمل إلا بمعان صرفية تخص (الهمزة) على نحو من التفريق بين ألف التأنيث الممدودة (المنبورة) أي: المهموزة في مقابل الألف المقصورة غير المنبورة [٥٢]. و لا يختلف رأي غيره من المستشرقين عن رأيه بهذا الخصوص مثل (شادة) الذي استبعد في دراسته للأصوات في كتاب سيبويه أن يكون قد أراد بها معنى مقابلاً لما يراد بمصطلح (stress) في اللّغة الإنكليزية، إذ لو صح ذلك من وجهة نظره لصح أيضاً أنّه لم ينتفع بها حق الانتفاع. فإنّه لو فعل ذلك لتمكن من تأصيل الفرق بين لفظين يحكيهما لكلمة واحدة مثل: مَأمنِك (بكسرة مختلسة للنون) و مَأمَنيك (بكسرة مشبعة)[٥٣].

وبما أنّ (النّبر) ظاهرة لغوية صوتية شفاهية لم تدرس في ذلك الوقت فقد ضاعت إلى الأبد فرصة معرفة قانون النبر في العربية الفصحى في العصور الأولى، وما لدينا من تصورات اليوم تخص النبر في العربية فإنّها مستمدة من دراسة الفصحى المعاصرة. وقد اكتفى هنري فليش بالإشارة إلى عدم معرفة العرب لهذا المصطلح وعدم دراستهم لهذا الموضوع الذي له أهمية كبيرة في مجال دراسة علم الأصوات في علم اللّغة الحديث من دون ذكر تفاصيل أخرى تخص النبر في اللّغة العربية الفصحى المعاصرة.

لكنّ بعض المعاصرين مثل د. ابراهيم أنيس ذكروا أنّ للعربية الفصحى كما ينطق بها قرّاء القرآن الكريم اليوم قانون تخضع له ولا تكاد تشذ عنه، وهذا القانون يمكن تلخيصه كالآتي:

– لتحديد موضع النبر نبدأ بالنظر أولاً إلى المقطع الأخير من الكلمة، فإذا وجدناه من النوع الرابع أو الخامس فهو إذن المقطع الهام الذي يحمل النّبر، ولا يكون هذا إلا في حالة الوقف. ذلك مثل كلمة (نَستَعينْ) عند الوقف على النون، إذ تنتهي عندئذ بمقطع من النوع الرابع (المديد).

– أمّا إذا كانت الكلمة لا تنتهي بهذين النوعين من المقاطع، فيكون النّبر على المقطع الذي قبل الأخير، بشرط ألا يكون من النوع الأول (المقطع القصير) مسبوقاً بمثله. وهذا هو الأغلب في الكلمات العربية مثل: يَكتُب، ساءَل.

– أمّا إذا كان من النّوع الول مسبوقاً بمثله كما في الكلمات: كَتَبَ، فَرِح فالنّبر يكون على المقطع الثالث حين تعد المقاطع من آخر الكلمة، أي على الكاف والفاء من الكلمتين السابقتين.

– وهناك حالة رابعة تتضمن موضعاً نادراً للنّبر في العربية، وذلك حين تكون المقاطع الثلاثة

الأخيرة التي قبل المقطع الأخير من الكلمة من النوع الول (القصير) مثل: (عَرَبَةٌ) و (حَرَكَةٌ)، وفي هذه الحال يكون النّبر على المقطع (الرابع) حين تعد مقاطع الكلمة من الآخر(٥٤).

وقد علل (هنري فليش) عدم راسة اللّغويين العرب القدماء للنّبر بأنّه " لم يؤد أيّ دورٍ في علم العروض العربي، وهو المؤسس على مجموعة من المقاطع الطويلة والقصيرة المحددة، فهو على هذا كمّي، وقد لزم واضعوا هذا العروض الصمت إزاء موضوعه، تماماً كما فعل النّحاة، وقفى على أثرهم المؤلفون في علم التجويد، تجويد القراءات القرآنية " (٥٥).

و لا يستبعد أن تكون هناك أسباب أخرى لعدم دراسة النّبر في اللّغة العربية غير التي ذكرها (فليش)، وهو ما يمكن إرجاعه إلى أحد هذه الأسباب الثلاثة:

١-عدم معرفتهم بـ (المقطع الصوتي) ودراسته بوصفه المكون الأساسي للكلمات والاكتفاء بدراسة الأصوات المفردة، ومن المعروف أنّ دراسة النّبر قائمة على أساس معرفة المقاطع الصوتية ومرتبطة بها، فالمقطع الصوتي هو موضع النّبر. وهذا هو على الأرجح سبب عدم دراسته.

٢-عدم ارتباط اختلاف النّبر في العربية بفوارق أو اختلافات في المعنى على نحو مما هو موجود في لغات أخرى مثل الإنكليزية.

٣-غياب الدراسات المقارنة في ذلك الزمن التي يمكن أن توفر فرصة لمعرفة الفوارق والمتشابهات اللّغوية بين اللّغات المختلفة ومنها ما يخص النّبر وتنغيم الكلمات و دور كل واحدة منها في اللّغة، وهذا لم يتحقق ولم يصبح متاحاً إلا بعد ظهور اللّسانيات وازدهار الدراسات التاريخية والمقارنة.

المبحث الثالث: الأصوات المجهورة والأصوات المهموسة

لم يُعنَ (فليش) في دراسته للّغة العربية بقضايا خارج إطار وصف النّظام اللّغوي العربي على نحو مما أفصح عنه في مقدمة كتابه. لذلك لم يتحدث عن أمور أخرى عُني بها غيره من المستشرقين مثل أصول نشأة هذا العلم وأسباب هذه النّشأة أو تطوره أو أهميته... إلخ. وكانت جهوده موجهة لعرض تفاصيل هذا النّظام وتصحيح الأخطاء ذات العلاقة، وبيان تاريخ تطور نطق بعض الأصوات في اللغة العربية الفصحى عما كان موجوداً في السامية القديمة، أو ما طرأ على بعض أصوات اللّغة الفصحى من تغيرات لهجية.و منذ سيبويه قسم اللّغويون العرب الأصوات العربية إلى أصوات مجهورة و أخرى مهموسة، وأيضاً إلى أصوات شديدة و أخرى رخوة. و هذه التقسيمات الأساسية تتفق تماماً مع ما يقره علم اللّغة الحديث و لا تتعارض معها إطلاقاً. وقد اعتبر (هنري فليش) تعاليم (سيبويه) في هذا الشأن تعليمات أساسية

كما تقدم، وأنّ هذا التمييز الاصطلاحي الذي فعله سيبويه يقف وراءه تعبيرات مختلفة اقتضتها وجهة نظر سيبويه ومن تبعه بعد ذلك[٥٦].

و لا يختلف رأي غيره من المستشرقين عن رأيه إذا لم يكن أكثر تصريحاً بدقة صنيع اللّغويون العرب في هذا الاختصاص. فالمستشرق الفرنسي (جان كانتينو) يرى أنّ " نظرية مخارج الحروف عند النّحاة العرب نظرية أحكموا ضبطها بعناية " [٥٧]، و (برجشتراسر) يشيد بجهود العرب في ما يخص دراسة الأصوات لأنهم وحدهم وأهل الهند من قبلهم من سبقوا الغربيين في هذا العلم الذي لا يجاوز عمره الزمني في الغرب ما يقارب القرنين من الزمن[٥٨]، أمّا (شادة) فيرى أنّ سيبويه قد اكتشف في باب الإدغام قانوناً لم يوفق علم الأصوات العصري إلى معرفته إلا قبل مدة زمنية وجيزة، وأنّه بلغ في تعيين مواضع الحروف – يقصد الأصوات – ومخارجها من الصّحة والدقة ما يعسر علينا إصلاحه[٥٩].

و يكمن الخلاف مع اللّغويين العرب القدماء في معيار التصنيف المتبع و تحديد صفة بعض الأصوات التي اختلف تصنيفها بعد أن تطورت العلوم واتيحت إمكانات جديدة لرصد الأصوات اللّغوية على نحو أكثر دقة، فضلاً عن إبراز بعض الجوانب التاريخية التي كانت خافية سابقاً.

وفيما يخص تحديد المجهور و المهموس من الأصوات العربية فإنّ المعيار المتبع في ذلك هو ما وضعه سيبويه في تعريف كل منهما في كتابه. إذ عرف الصوت المجهور بأنّه: " حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النّفس أن يجري حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت " [٦٠]، أمّا الصوت المهموس فعرفه بأنّه: " حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النّفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النّفس ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه " [٦١].

ومن الغريب أنّ (فليش) لم يتعرض لهذا التعريف بنقد أو تصحيح على نحو مما فعله غيره، إذا يشابه هذا التعريف ما وضعه هو نفسه لتعريف الأصوات الشديدة والرخوة إلى حدّ المطابقة بينهما كما سيأتي.

و المجهورة بناء على ماذكره سيبويه هي: " الهمزة و الألف و العين و الغين و القاف و الجيم و والياء والضاد و واللام و النون و الراء و الطاء و الدال و الزاي و الظاء و الذال و الباء و الميم و الواو، فذلك تسعة عشر حرفاً " [٦٢]. أمّا المهموسة فهي: " الهاء و الحاء و الخاء و الكاف و الشين و السين و التاء و الصاد و الثاء و الفاء، فلذلك عشرة أحرف " [٦٣].

وتكمن المشكلة في تصنيف سيبويه السابق فيما يأتي:

١- عدم التمييز بين الأصوات الصامتة والصائتة ومعاملتها معاملة واحدة.

٢- عدم التمييز بين صوتي الواو و الياء الصائتة التي لا يصاحبها أي احتكاك نتيجة لعدم وجود تضييق في مجرى النطق، من الواو و الياء الصامتة الضعيفة التي يصاحبها تضييق واحتكاك واعتبارهما صوتاً واحداً، مما يعني عدم ذكر صوتين آخرين لهما الرمز الكتابي نفسه (و، ي) هما مجهوران أيضاً مثلهما مثل الواو و الياء الصائتتين.

٣- عدم الإشارة إلى الصوائت القصيرة الثلاثة (الحركات): (الألف القصيرة/ الفتحة، الواو القصيرة/ الضمة، الياء القصيرة/ الكسرة) وهي أصوات مستقلة في علم الأصوات الحديث بدليل دخولها في تركيب المقاطع الصوتية، وهي أيضاً أصوات مجهورة. و قد أهملها سيبويه لأنه اعتبرها بناء على طريقة القدماء عوارض وليس أصواتاً مستقلة.

٤- عد الأصوات الصامتة الثلاثة: (ء، ق، ط) أصواتاً مجهورةً في حين تصنف حديثاً أصواتاً مهموسةً.

٥- معيار سيبويه في هذا التصنيف الذي تقدم في تعرف الأصوات المجهورة و المهموسة و الذي لايختلف عن معيار تصنيف الأصوات الشديدة والرخوة.

و النقاط السابقة ليست انتقاصاً من سيبويه وانتقاداً له بقدر ما تمثل ما كان متاحاً في ضوء امكانات ذلك العصر، بل ما فعله سيبويه يفوق بكثير إمكانات عصره التي لم تعرف علم التشريح ولا دقة الأجهزة العلمية الحديثة ومختبرات الصوت.

و قد تقدم الحديث عن موضوع الصوائت القصيرة والطويلة والصوامت الاحتكاكية الضعيفة (و، ي) و علاقته بنظام الكتابة العربي على نحو لا يستدعي إعادته هنا.

أمّا فيما يخص الاختلاف على الأصوات الأخرى التي عدّها (فليش) وغيره من المستشرقين وعلماء اللّغة المحدثين مهموسة و عدّها سيبويه وغيره من علماء اللّغة القدماء مجهورة فالأمر له علاقة مباشرة بمفهوم المجهور والمهموس عند كلٍ منهما.

و صفة الجهر عند المحدثين تطلق على الأصوات التي تنطق أثناء انقباض فتحة المزمار على نحو غير إرادي غالباً، وفي هذه الحالة " يتقارب الوتران الصوتيان أحدهما من الاخر فتضيق فتحة المزمار، و لكنّها تظل تسمح بمرور النّفس من خلالها. فإذا اندفع الهواء خلال الوترين و هما في هذا الوضع يهتزان اهتزازاً منتظماً، ويحدثان صوتاً موسيقياً تختلف درجته حسب عدد هذه الاهتزازات أو الذبذبات في الثانية، كما تختلف شدته أو علوّه حسب سعة الاهتزازة الواحدة. وعلماء الأصوات اللّغوية يسمون هذه العملية بجهر الصوت " [٦٤].

أي أنّ الأصوات المجهورة (vowels) بالاصطلاح الحديث هي الأصوات التي تهتز عند نطقها الأوتار الصوتية. أمّا الأصوات

المهموسة (consonant) فهي الأصوات التي لا تهتز معها الأوتار الصوتيّة. و لا يعني ذلك أنّه ليس للنّفس عند نطقها ذبذبات مطلقاً لأنّ الأذن لا تدركها بهذه الحالة، فالمقصود هو سكون الوترين الصوتيين فقط عند النطق بهذه الأصوات(٦٥).

و بما أنّ الأصوات الثلاثة المذكورة (الهمزة، القاف، الطاء) لا تهتز عند النطق بها الأوتار الصوتية لذلك فهي أصوات مهموسة وليست مجهورة.

وهذا الشرط (اهتزاز الأوتار) أو عدم اهتزازها يختلف عن قول سيبويه في المجهور بـ (أنّه حرف شدد الاعتماد في موضعه)، وقوله في المهموس (حرف أضعف الاعتماد في موضعه). وعبارة تشديد الاعتماد نفسها عبارة مبهمة لا يمكن التحقق من المقصود بها على نحو دقيق وقد اختلف في تفسيرها الدارسون المحدثون. فبعض الدارسين مثل (شادة) لم يستبعد أن يكون سيبويه قد أراد بذلك قوة الضغط على موضع الحرف مع الأصوات المجهورة كأن يضع المتكلم لسانه على اللّثة عند نطق (الدال) بقوة أكثر مما يفعل عند النطق بـ (التاء). وفي هذه الحال لا يمكن أن يكون قد أدرك حقيقة هذه الأصوات أو يقترب منها على الأقل و لكنّه شعر بأنّ لها ما يميزها عن غيرها من الأصوات الأخرى. في حين رجح آخرون مثل د. صبيح التميمي أن يكون قصد سيبويه هو الضغط على النّفس في موضع خروج الصوت وهو الأولى والأقرب من وجهة نظره. وذلك لأنّ سيبويه قد شعر أنّ هذه الأصوات تخرج خلافاً لغيرها مع (صوت الصدر) على العكس من الأصوات المهموسة ، مما يعني أنّ سيبويه قد أدرك الأثر (الاهتزاز) وإن لم يدرك المؤثر الذي هو (الحنجرة) لعدم علمه بالتشريح(٦٦). وليس مثل هذا الافتراض بالأمر البعيد، ولاسيّما أنّ (كانتينو) قد ذكر أنّه يمكن التفطن إلى المقابلة بين الأصوات المجهورة والهموسة تفطناً دقيقاً جداً بدون معرفة سببها الحقيقي(٦٧). وهذا هو على الأرجح ما حصل مع سيبويه، وعبارة (صوت الصدر) هي خير دليل على ذلك.

و يبدو لي أنّ تفسير (إشباع الاعتماد) بـ (الضغط على النَفس) هو الأقرب للحقيقة لثلاثة أسباب:

الأول: ما ذكره (شادة) نفسه، وهو أنّ من يلاحظ طريقة النطق بصوت (الدال) أو (الزاي) في اللّهجات الحديثة لا يجد قوة خصوصية في قوة الضغط تميزها عن (التاء) و (السين). وهذه المسألة واضحة عند المقارنة بين الأصوات المهموسة والمجهورة الأخرى، و لا يعقل أنّ سيبويه بما أوتي من دقة الملاحظة قد فاتته مثل هذه المسألة.

الثاني: عبارة سيبويه في وصف الأصوات المجهورة بأنّها (تخرج مع هواء الصدر) على العكس من الأصوات المهموسة التي لا يحدث

معها ذلك. و لا يمكن تجاهل هذه العبارة بأيّ شكل من الأشكال لأنّها بالتأكيد لم ترد في كلامه عبثاً. لذلك يكون الأرجح أنّه شعر بهذا الصوت (الرنين أو الاهتزاز) الذي يرافق نطقها و فسّره بشدة الهواء أو قوة النَفس وهو كذلك فعلاً لانقباض المزمار وضيق مجرى الهواء وهذا هو السبب في قوّة النفس أو الهواء المصاحب لهذه الأصوات الذي لم يكن يعرفه سيبويه في ذلك الوقت لعدم معرفته بتشريح الحنجرة و وظيفتها.

الثالث: نسبة الخطأ القليلة في وصف (سيبويه) فهو لم يخطئ إلا بوصف ثلاثة أصوات صامتة عدّها مجهورة وهي مهموسة من بين (٢٩) صوتاً صامتاً ذكرها. و لو سلمنا أنّ قوة الضغط على موضع الحرف هي معيار الجهر عند سيبويه لكانت نسبة الخطأ المتوقعة أكبر من ذلك، فضلاً عن كون بعض الأصوات المهموسة الإنفجارية تحديداً لا تخلو من قوة ضغط على موضع الصوت بسبب صفتها الإنفجارية مثل (التاء) و (الكاف)، بل لا يوجد فارق كبير بين (الكاف) و(القاف) فيما يخص هذا الأمر. وما يختلفان فيه هو المخرج، فالقاف موضعها (الحنك الرخو) و (الكاف) الحنك الصلب.

لكنّ هذا الرأي لن يستقيم إلا بوجود تفسير مناسبٍ يبرر تصنيف سيبويه لهذه الأصوات الثلاثة على أنّها أصوات مجهورة مع عدم وجود أي اهتزاز يرافق نطقها، وهو ما يفترض عدم وجود ما يسمى بـ (صوت الصدر) باصطلاحه الخاص. وهذا السبب على الأرجح له علاقة بطبيعة هذه الأصوات نفسها أو بوجود سمة معينة جعلتها قريبة بشكل ما من الأصوات المجهورة ليتصورها سيبويه كذلك على الأقل.

و فيما يخص (الهمزة) التي هي من الأصوات الشائعة في اللّغات الساميّة أكثر بكثير منها في اللّغات الهندية الأوربية فقد ذكر (هنري فليش) أنّها لم تكن في هذه اللّغات إلا مهموسة، وهي أصعب الأصوات إخراجاً من غيرها، لأنّه ينبغي معها إقفال فم الحنجرة وهو مفتوح في غيرها، فينقطع الزفير المتواصل الخروج أثناء الكلام[٦٨]. والمحدثون مختلفون فيما يخص (الهمزة) فبعضهم يعتقد أنّها صوت مهموس لعدم تذبذب الوترين معها وهذا رأي أغلب المستشرقين والدارسين اللّغويين الأجانب مثل كانتينو وبرجشتراسر وشادة وهنري فليش، لأنّها عبارة عن غلق المزمار ومن البديهي برأيهم أنّ مزماراً مغلقاً لا صوت له. ومنهم من يرى أنها صوت لا مجهور ولا مهموس لأنّ وضع الوترين معها يخالف وضع الجهر ووضع الهمس، فهي مجرد إقفال لفتحة المزمار لذا تمثل حالة ثالثة وهذا هو رأي د. ابراهيم أنيس و د. كمال بشر[٦٩]. ويمكن عدّ هذا الخلاف خلافاً اصطلاحياً أكثر من كونه خلافاً حقيقياً إذ يتفق الجميع على أنّ الهمزة لا تهتز عند نطقها الأوتار الصوتية.

وفيما يخص وصف سيبويه للهمزة بالجهر كانت لهم تفسيرات مختلفة:

إذ يرى (شادة) أنّ (سيبويه) " لم يوفق إلى تجريد الهمزة أبداً، بل لحظها دائماً مشكولة أو بعد حركة، حتى عزا جهارة هذه الحركة إلى الهمزة نفسها " [٧٠]، وهذا هو رأي (كانتينو) أيضاً [٧١]. وليس ببعيد عن هذا الرأي ما ذكره د. غانم قدوري الذي علّل ذلك بطريقة القدماء في اختبار الهمزة عن طريق ادخال همزة الوصل والنطق بها ساكنة: (إءْ)[٧٢].

أمّا د. تمام حسّان فيرى أنّ صوت الهمزة " قد يأتي مسهلاً، أي إنّ اقفال الأوتار الصوتية قد لا يكون تاماً عند النطق به، بل يكون إقفالاً تقريبياً. وفي حالة التسهيل هذه يحدث الجهر، ولكنّ المجهور عندئذ ليس وقفة حنجرية بل تضييق حنجري أشبه بأصوات العلة منه بهذا الصوت " [٧٣].

و كل التعليلات السابقة محتملة وتستند إلى أسباب موضوعية حقيقية ولاسيّما إذا أخذنا بالاعتبار كثرة التصرف في الهمزة في اللّغات السامية وفي اللّغة العربية. فقد تحذف الهمزة إذا وقعت في آخر مقطع مبدوء بالهمزة أيضاً: (أَ أُ) مع مد الحركة قبل الهمزة المحذوفة كما هو مستعمل في اللّغة الفصحى، إذ يُقال (آخُذ و آكُل) و لا يُقال (أَأْخُذ و أَأْكُل)، وكذلك إذا كانت واقعة بعد صوت صامت ساكن مثل (أرى) بدلاً من (أَرْأى)، و تحذف غالباً في لهجة أهل الحجاز إذا وقعت ساكنة بعد حركة وتمد الحركة قبلها فيقولون: (بير، يوخذ، تاويل) بدلاً من (بِئْر، يُؤْخَذ، تَأْويل)، وتحذف أحياناً في بعض اللّهجات إذا وقعت بين حركتين مثل قول بعض العرب: (لَأَملَنَّ) بدلاً من قولهم: (لَأَملَأَنَّ)، وإن كان الأغلب إثباتها في مثل هذه الحالة، وفي حالة وقوعها أول الكلمة، ورويت على هذه اللّهجة بعض القراءات القرآنية. وحذف الهمزة مع مدّ الصوت الصائت قبلها مما اختصت به اللّغة العربية دون غيرها من اللّغات الساميّة[٧٤]، ونحن مدينون بمعرفة تاريخ هذه الظاهرة و أصولها وتطورها إلى المستشرقين.

ولكثرة التصرف بالهمزة بالتخفيف لم يرمز لها برمز كتابي خاص في الرمز العربي القديم كما هو الحال مع بقية الأصوات الساكنة، وكتبت بحسب ما تخفف به. ففي بعض الأحيان كتبت ألفاً، وفي أحيان أخرى كتبت واواً أو ياء، فالرمز الذي نعرفه في الوقت الحاضر للهمزة رمز حديث مقارنة بالرسم العثماني[٧٥].

و من الدارسين من يرى أنّ هذا جاء بحسب معيار القدماء و هو (عدم جريان النّفس) و الهمزة يحبس الهواء فيها وراء المزمار فهي حسب ضابط القدماء مجهورة [٧٦]. و لا يمكن التسليم بهذا المبدأ لأنّه يتوجب علينا عندئذ أن نفسر لماذا لم يعدوا بقية الأصوات الشديدة المهموسة مجهورة أيضاً. و لكان (سيبويه) نفسه قد فعل ذلك لو كان هذا هو المقصود من كلامه فعلاً. لذلك ذكرنا أنّ الأرجح أن يكون المقصود بـ (تشديد الاعتماد) تشديد النَفس وليس زيادة

الضغط على موضع الصوت. و ميل سيبويه إلى الشرح بدلاً من استعمال مصطلحات محددة سببه معروف كما تقدم، وهو أنّه يتحدث عن مفهومات جديدة أغلبها مبتكر وأنّه يضع الأساس لعلم لم يستقر بعد. لذلك كان جزءاً من عمل البحث المعاصر في علم الأصوات هو محاولة فهم مقاصد سيبويه، و لا سيّما أنّ كثيراً مما بحث في هذا الشأن من بعده بني على مقدماته التي وضعها هو إلى حدٍ كبير.

وفيما يخص وصف (القاف) بالجهر فقد ذكر هنري فليش وغيره من المستشرقين من قبله مثل كانتينو وشادة وبرجشتراسر أنّها كانت مجهورة في الساميّة القديمة، وقد حافظ على جهرها أهل البداوة جميعاً[٧٧]. أي أنّها كانت تنطق على نحو مما يسمع اليوم عند بعض القبائل السودانية وفي صعيد مصر، وكما تنطق في اللّهجة الشائعة في أغلب مناطق العراق باستثناء بعض مناطق الموصل التي تلفظ فيها كما هي في الفصحى المعاصرة، وهي كذلك في اللّهجة الغالبة في اليمن أيضاً.

وبسبب أصلها السامي القديم ارتأى المستشرقون مثل برجشتراسر وشادة وفليش أن (القاف) الأصلية القديمة الموصوفة في كتاب سيبويه أو غيرها من الكتب التي جاءت بعده هي قاف أخرى غير تلك التي نسمعها في الفصحى المعاصرة، أي التي تشبه طريقة نطقها في بعض اللّهجات الحالية المذكورة آنفاً، والتي تشبه طريقة النطق بـ (الجيم القاهرية) المعاصرة ولكنّها أبعد منها قليلاً، وهو ما يراه أيضاً بعض الباحثين العرب المعاصرين في علم الأصوات مثل د. إبراهيم أنيس و د. كمال بشر[٧٨].

ويذكر اللّغويون العرب المحدثون أيضاً احتمالات أخرى، منها أن يكون القدماء قد اخطأوا بوصف (القاف) لأنّهم لم يتمكنوا من تحديد الموضع الدقيق لنطقها وهو أحد الاحتمالات التي تحدث عنها (د. كمال بشر). أو أنّ معيار القدماء مختلف على نحو مما يراه (د. حسام النعيمي) وهو ما يحتمل النظر إذا كان المقصود به زيادة الضغط على موضع الحرف تفسيراً لعبارة (إشباع الاعتماد) أو منع جريان النّفس) لما تقدم من الأسباب، لكنّه يبدو مقبولاً إذا أريد به أنّ مفهوم المجهور والمهموس لا يطابق تماماً المقصود بهما بالمصطلح المعاصر المرتبط بوجود (الرنين) من عدمه[٧٩].

أمّا (د. غانم قدوري) فيرجع سبب هذا الاختلاف إلى أحد أمرين:

الأول: ما في (القاف) من ضخامة ونصاعة وقوة تجعل كثيراً من المبتدئين في زماننا يتوهمون كونه مجهوراً.

الثاني: صعوبة نطق صوت شديد مجهور من مخرج (القاف) أو استحالته على نحو مما يمكن مع صوت (الكاف).

واجتماع هذين الأمرين هو الذي أوقع (سيبويه) بالوهم وسار من جاء بعده على أثره في عدّ صوت القاف مجهوراً[٨٠].

والذي يجعل هذا الرأي وجيهاً وموضوعياً أكثر هو ما جاء في المصادر العربية القديمة من إشارة لهذه التنوعات النطقية المختلفة، على نحو مما جاء في كتاب (الصاحبي) لابن فارس، الذي ذكر فيه أنّ هناك حروفاً – أي أصوات – لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها، وذكر من هذه الحروف (الأصوات) الحرف الذي هو بين (القاف والكاف والجيم)، وقال عنها إنّها لغة سائرة في اليمن مثل (جَمَل) التي إذا اضطروا قالوا فيها (كمل)[٨١].

أمّا ابن جني فقد كان دقيقاً جداً في كتابه (سر صناعة الإعراب) عندما حدد بوضوح التنوعات الصوتية اللّهجية مميزاً بين ما يعد منها من ضمن النطق الفصيح، وما يعد لهجة مرذولة على حدّ تعبيره. فأضاف إلى الأصوات العربية التسعة والعشرون المذكورة سابقاً ستة أصوات، قال عنها أنّها حسنة، يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهذه الأصوات هي: النون الخفيفة التي تسمى أيضاً الخفيّة، والهمزة المخففة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم – وهي على الأغلب (الجيم الشامية)، والصاد التي كالزاي[٨٢].

وذكر أربعة عشر صوتاً آخر وصفها بأنّها غير مستحسنة، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالميم. وهذه الأصوات لا يصح أمرها – كما يقول ابن جني – إلا بالسمع والمشافهة[٨٣]. ولعلّه يقصد بعبارته الأخيرة (لا يصح أمرها إلا بالسمع والمشافهة) أنّ هذه الأصوات ليست لها رموز كتابية معروفة كما هو الحال مع الأصوات الأخرى لذلك اضطروا إلى وصفها بأنّها بين صوتين أو أكثر، أو استعملوا أكثر من رمز كتابي صوتي للدلالة عليها على نحو مما فعله هنا ابن جني، وما فعله ابن فارس في قوله السابق. وهذه التنوعات الصوتيّة هي بالتأكيد ليست كل التنوعات اللّهجية النطقية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، فهي على الأرجح ما عرفه ابن جني في ذلك الوقت. لكن كثيراً منها يتمثل باللّهجات المحلية العربية المعاصرة. فالصوت الذي بين القاف والكاف والجيم هو على الأرجح (القاف المجهورة) كما كان يستعملها البدو قديماً على نحو مما في أصلها السامي القديم. والجيم التي كالكاف هي غالباً (الجيم القاهرية) المعروفة اليوم في مصر، والجيم التي كالشين هي (الجيم الشامية) على

مايبدو. ولا يختلف عن هذا أيضاً ما ذكره ابن سينا في رسالته: أسباب حدوث الحروف، مفرقاً بين الأصوات المعروفة التي ألفها العرب وما شاع نطقه في اللّهجات أو عند الأقوام الأخرى غير العربيّة، وقد وصف هذه الأصوات بأنّها أصوات تحدث بين صوتين صوتين أي (حرفين) حسب الاصطلاح القديم، لذلك نجده يسميها(الحروف التي بين بين)[٨٤].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نرى أنّ الصوت الذي يمكن أن نصطلح عليه بصوت (الجاف) – بنطق الجيم على طريقة أهل القاهرة – كان معروفاً في ذلك الوقت كلهجة في نطق (القاف والجيم) وكان يعدونه صوتاً بين هذه الأصوات الثلاثة (القاف والجيم والكاف)، مما يعني أنّ (القاف) المقصودة هي القاف نفسها التي تسمع اليوم في الفصحى المعاصرة وعند قرّاء القرآن الكريم. وأنّ القاف الأخرى المجهورة كانت لهجة من اللّهجات في ذلك الوقت ليس أكثر.

والذي يؤكد ذلك أكثر أنّ هذه اللّهجات كانت تثبت في المصادر القديمة على نحو مما فعله ابن فارس في الصاحبي ومثله (ابن جني) في الخصائص وفي سر صناعة الإعراب و (السيوطي) في المزهر وغيرهم. و كان يشار إلى هذه الطرق المختلفة في النطق بأمثلة عدة على نحو من قول بعض العرب (صِراط) بدلاً من (سِراط)، أو (سَقْر) بدلاً من (صَقْر) و (الطَجَع) بدلاً من (اضْطَجَع)، و (أَصْبَغ) بدلاً من (أَسْبَغ)، وجاءت على ذلك بعض القراءات القرآنية. و لا يمكن أن نقول هنا إنّ (السين) الموصوفة قديماً هي (الصاد) أو العكس لمجرد وجود استعمال ساميّ قديم أو لهجة عربية قديمة ما زالت بعض وجوه استعمالها موجودة في الاستعمالات اللّهجية المعاصرة. فهذا مبني على الظن والاحتمال لأنّ هذه اللّهجات موجودة في ذلك الزمن وفي زمننا الآن متجاورة مع بعضها. وهذه الاحتمالات وإن كانت واردة فعلاً بدليل الجذور السامية القديمة لهذه الاستعمالات إلا أنّه لا يمكن اللّجوء إليها أولاً قبل أن نكون متأكدين من أنّ المقصود بـ (الجهر والهمس) بمفهوم سيبويه واللّغويين العرب القدماء مطابق تماماً لمفهومنا عنها بعلم اللّغة الحديث. وهذا الأمر مستبعد جداً إذا لم نقل أنّه شبه مستحيل لأنّ الإمكانات المتاحة اليوم لم تكن موجودة في ذلك الزمن ليتعرف سيبويه وغيره من علماء اللغة القدماء على حقيقة وظيفة الحنجرة ودورها في إنتاج الأصوات، ولم تكن معلومات التشريح متاحة أيضاً إلا بعد مدة زمنية طويلة بعد سيبويه على نحو مما نجده عند ابن سينا[٨٥]. وهذا ما أجمع عليه المحدثون العرب والأجانب المشتشرقون منهم وغير المستشرقين. ويزيد كل ذلك تأكيداً بالإضافة إلى كل ما تقدم إجماع العرب على طريقة القراءة المتواترة للقرآن الكريم بكل بلاد العرب في عصرنا الحديث وعبر العصور القديمة رغم تفرق اللّهجات، وإثبات

القراءات الأخرى المتضمنة لاستعمالات مغايرة إلى جوارها بوصفها لهجات أو طريقة من طرق النطق المختلفة. ولا يخفى على أحد من الباحثين مستشرقين أو غير مستشرقين أنّ (علم التجويد) القديم نشأ بالأساس للحفاظ على طريقة نطق القرآن كما كان ينطق بها قديماً. وهذه الطريقة نفسها هي التي مازالت يستعملها كل العرب بكل البلاد العربية بوصفها لغة فصحى مشتركة بدون أي اختلاف بينهم.

وفيما يخص صوت (الطاء) وعدّه مجهوراً بالوصف القديم لا تختلف التفسيرات كثيراً عن التي سبقت فيما يخص صوت (القاف). وقد ذكر (هنري فليش) أنّ " ما ينشأ عن اعتبار كل من الهمزة والطاء والقاف من المجهورات طبقاً لنظرية القدماء فليس صعوبة يتعذر تذليلها " [٨٦]. من دون أن يزيد على هذه العبارة ما يقتضي توضيح كيف يكون ذلك. لكنّ ما ذكره بخصوص الاستعمال القديم لـ (القاف) يرجح أن يكون ما يلمح إليه هو أن تكون (الطاء) الموصوفة في ذلك الوقت غير التي تستعمل في الفصحى اليوم على نحو مما قيل في صوت (القاف)، وهو ما ذكره على نحو صريح غيره من المستشرقين، مثل (كانتينو)، و(برجشتراسر) الذي يرى أن (الطاء) القديمة تختلف عن (القاف) في " أنّ نطق القاف العتيق لا يزال باقياً في بعض الجهات، ونطق الطاء العتيق قد انمحى وتلاشى تماماً " [٨٧]. لكنّ (شادة) وإن كان يتفق معه في الرأي بأن (الطاء) القديمة الموصوفة هي ليست الطاء المستعملة في الفصحى المعاصرة إلا أنّه يرى أنّ النطق بالصوت القديم ما زال له أمثلة حية في بعض اللّهجات المعاصرة مثل لهجة سكان جنوب جزيرة العرب الذين يلفظون (الطاء) كأنّها (ضاد) المصريين، أي: دالاً مطبقة، ويلفظون (القاف) كأنّها جيم المصريين (بإطباق)، فيقولون مثلاً:

Wiga faugana mader : وقع فوقنا (علينا) مطر

gada't waraga : قطعت ورقة [٨٨]

ولا تقتصر طريقة النطق هذه في الحقيقة على جنوب الجزيرة فقط، فهي مازالت تسمع في أماكن أخرى مثل صعيد مصر وفي السودان أيضاً.

ويؤيد تفسير المستشرقين بعض الدارسين العرب المحدثين مثل د. إبراهيم أنيس الذي رجح أن تكون (الطاء) التي وصفت قديماً بالجهر هي (الضاد) المصرية الحديثة[٨٩].

وهذا هو أيضاً ما يعتقده د. كمال بشر الذي ذكر أنّه من المحتمل أن يكون هناك تطور حدث في نطق هذا الصوت الذي يرمز إليه كتابة (ط)، فلعلهم كانوا ينطقونه بما يشبه الضاد الحاليّة – أي الضاد المصرية – أو أنّهم كانوا يصفون صوتاً يشبه صوت (الطاء) الذي يسمع اليوم في بعض لهجات الصعيد وبعض السودانيين. مع ذكر احتمال آخر هو أن يكون

القدماء قد أخطأوا التقدير فظنوا (الطاء) مجهورة [٩٠].

أمّا د. تمام حسّان فاتفق مع مبدأ التغيير الحاصل في نطق هذا الصوت عن طريقة لفظه التي كانت معروفة قديماً في أحد الاحتمالين اللّذين ذكرهما، لكنّه يعتقد أنّ (الطاء) الموصوفة قديماً هي الطاء المهموزة التي يصاحبها إقفال الأوتار الصوتية. ولغرابة صوتها على السمع أخطأ النحاة وجعلوها مجهورة.

والاحتمال الثاني عنده أن يكون النّحاة قد أخطأوا في وصفهم لصوت (الطاء) قديماً، وسبب هذا الخطأ أنهم مع القرّاء في ذلك الزمن وضعوا قاعدة قديمة هي أنّ كل صوت من أصوات القلقلة مجهور شديد، وهذا هو السبب الذي جعلهم يخطؤون الصواب لا في صفة (الطاء) فحسب، وإنّما (القاف) و(الهمزة) أيضاً[٩١].

وقد تقدم ما ذكره د. حسام النعيمي فيما يخص مفهوم القدماء للجهر والهمس الذي أكد أنّه يختلف عن مفهوم المحثين المرتبط باهتزاز الأوتار الصوتية أو عدم اهتزازها.

وكل ما قيل في سياق الاعتراض على فرضية تطور صوت (القاف) يصدق على فرضية تطور أو تغير نطق (الطاء). وفي كلا الصوتين هناك افتراض مسبق أنّ الجهر والهمس بمفهوم القدماء مطابق لمفهومهما بالاصطلاح العلمي الحديث الذي هو أمر مستبعد لما تقدم في الكلام عن صفة (القاف). ولا يقول بهذا الرأي – المطابقة – إلا (جان كانتينو)، وتصوره هذا لا يستقيم إلا على افتراض أنّ الأصوات الموصوفة قديماً غير الأصوات المعروفة حالياً، وأنّ القديمة المختلف عليها كانت مجهورة[٩٢].

وهذه المسألة ليست بهذا القدر الذي تبدو عليه من البساطة، فقد لاحظ المحدثون أنفسهم أنّ صوت (الطاء) مثلاً لا نكاد نلمح فيه فرقاً صوتياً هاماً بين نطق اللّهجات العربية المعاصرة على اختلافها[٩٣].

وبما أنّ إدراك وظيفة الحنجرة بوصفها العامل الأساسي في انتاج هذه الأصوات كان مستبعداً في ذلك الوقت، وأنّ الأمر الذي يمكن تأكيده والاطمئنان إليه هو أنّ سيبويه ومن جاء بعده من اللّغويين قد أدركو الأثر (الاهتزاز) أو (صوت الصدر) كما يسميه سيبويه ولم يدركوا المؤثر (الحنجرة)، يبدو الرأي الأكثر منطقية أنّ ما جذب انتباه سيبويه هو الوضوح العالي لهذه الأصوات التي اعتبرها مجهورة وفق وصفه. وهذا الوضوح مصدره في جيع الأصوات التي صنفها مجهورة ماعدا الأصوات الثلاثة المختلف عليها هو اهتزاز الأوتار الصوتية. أمّا في الأصوات الثلاثة الأخرى فإنّ هذا الوضوح مصدره هو الصويت الذي يلحق النطق بها أي ما يسمى بـ (القلقلة). ومما يؤكد ذلك أنّ ابن الجزري قد ذكر فعلاً أنّ بعض اللّغويين القدماء أضاف صوت (الهمزة) لأصوات القلقلة وعدّه منها لأنّها من وجهة نظرهم مجهورة شديدة [٩٤]،

وهذا يؤكد قوة الاحتمال الثاني الذي ذكره د. تمام حسان في تفسير وصف هذه الأصوات الثلاثة بالجهر، فكونها من حروف القلقلة هو السمة العامة التي تجمعها، وهذا أكسبها وضوحاً أعلى مما في نظيراتها المهموسة الأخرى، وبسبب عدم إدراك دور الحنجرة المباشر في نطق الأصوات المجهورة والانتباه لأثره فقط عدت هذه الأصوات مجهورة في ذلك الوقت. وهذا هو ما ترجحه وتدل عليه القرائن السابقة، ولاسيما مع إثبات اللّغويين العرب والقرّاء للأصوات الأخرى التي كان يعتقد أنّها هي الموصوفة قديماً كلهجات كانت معروفة ومستعملة في ذلك الزمن. وإذا كان الأمر كذلك فمن البعيد جداً أن نفترض أن يكون الموصوف قديماً هو أصوات مغايرة لما نعرفه حالياً في الفصحى. وكل ما علينا أن نفعله هو أن نعيد تصنيف هذه الأصوات وفقاً للمعايير الجديدة ونلحقها مع مجموعة الأصوات المشابهة لها وهي مجموعة الصوامت المهموسة بدلاً من اعتبارها مجهورة على نحو مما فعله القدماء.

وبهذا يكون عدد الأصوات المجهورة (٢١صوتاً) بدلاً من (١٩)، وذلك بإخراج (الهمزة والقاف والطاء)، وإدخال الصوائت القصيرة الثلاثة (الحركات: الضمة والفتحة والكسرة) و (الواو و الياء) غير المدّيتين الاحتكاكيتين، التي يصطلح عليهما المستشرقون مثل (فليش) بالصوامت الضعيفة[٩٥]. ويكون عدد الأصوات المهموسة (١٣ صوتاً) بدلاً من (١٠) بعد أن أضيف إليها الصوامت المهموسة الثلاثة (الهمزة والقاف والطاء) التي كانت تعد قديماً أصواتاً مجهورة. وهكذا يكتمل العدد (٣٤ صوتاً) وهو عدد الأصوات العربية الفصحى بناء على المنهج الحديث المتبع في حصر عددها وتصنيفها.

وبعض الأصوات الصامتة المجهورة لها نظائر مهموسة وهي: (د/ ت، ذ/ ث، ز/س، ع/ح، غ/خ)، وهناك أصوات صامتة مجهورة ولا نظائر مهموسة لها وهي (ب، ج، ر، ظ، ل، م، ن)، وأخرى مهموسة بلا نظير مجهور وهي: (ش، ص، ف، ق، ك، ه). وهذه المسألة مما لا يختلف عليها القدماء والمستشرقون أو المحدثون. ويعدها (فليش) والمستشرقون مسألة طبيعية ومألوفة في لغات أخرى أيضاً[٩٦].

ومما أضافته الدراسات الحديثة للّغة ولاسيّما دراسات المستشرقين هو التنبيه إلى نسبة شيوع الأصوات المجهورة والمهموسة بالكلام، إذ لا يستعمل كل منهما بنسب متساوية، وتغلب نسبة شيوع الأصوات المجهورة على المهموسة بقدر كبير. فحوالي أربعة أخماس الأصوات المستعملة بالكلام هي أصوات مجهورة، ولولا ذلك لفقدت اللّغة عنصرها الموسيقي الذي يتميز به الكلام من الصمت. فالحنجرة هي أداة الصوت الأساسية، وما يتكون في غيرها من أصوات إنسانيّة لا يكون كلاماً مسموعاً ذا درجات موسيقية منسجمة يمكن ضبطها وقياسها[٩٧].

المبحث الرابع: منهج المستشرقين في دراسة الأصوات واختلاف التصورات حول نظام اللّغة الفصحى

كثير من موضوعات العربية التي تبحث حديثاً ضمن إطار علم اللّغة بدأت دراساتها الأولى على يد المستشرقين، وبرزت أهميتها لأول مرة أيضاً من خلال ما قدموه من أبحاث كان بعضها صادماً في بداية التعرف عليه لتعارضه مع أفكار سائدة ومفاهيم راسخة استقرت من خلال الدرس اللّغوي التقليدي عبر العصور. وما قدمته الدراسات الصوتية الحديثة من إسهامات لم يقتصر أثره على الجانب الصوتي من اللّغة العربية، وإنّما كان له أثر كبير في إعادة تفسير كثير من الظواهر اللّغوية الأخرى ذات الطبيعة الصرفية أو التركيبية، فضلاً عن بحث موضوعات جديدة لم تكن سابقاً معروفة أو ذات أهمية لغوية في المنظور التقليدي للّغة. وكل ذلك جاء في مدة زمنية سبقت نمو اللّسانيات في الدول العربية بكثير، وقبل أن يصدر المؤلفون العرب مؤلفاتهم الأولى التي حفلت بهذه القضايا بعقود طويلة، بل حتى من قبل أن يصبح تدريس بعضها معروفاً ومألوفاً في الجامعات العربية على نحو مما نجده اليوم، وإن كان للآن لم يصل إلى مستوى الطموح المطلوب. ويمكن أن نتلمس بعضاً من هذه الآثار والتغيرات التي طرأت على التصورات القديمة، والنوافذ العلمية الجديدة التي انفتحت على باحة الدرس اللّغوي من خلال بعض الأمثلة الآتية:

- لم يكن الدرس اللّغوي العربي على سبيل المثال يتعامل مع الأصوات القصيرة (الحركات) كما تقدم بوصفها أصواتاً مستقلة أي حروفاً بحسب الاصطلاح القديم الذي يغلب عليه مراعاة الجانب الكتابي على حساب المنطوق أو الملفوظ. وعدم النظر إلى استقلاليتها أدى إلى استبعاد الحديث عن مخارجها وصفاتها أسوة بغيرها من أصوات العربية. وبهذا لم تكن دراسة مخارج الأصوات العربية شاملة لجميع الأصوات كما كان يفترض. وقد دلت الدراسات الحديثة ولا سيّما التي كان روادها المستشرقون على أنّ ماكان يسمى (حركات) ما هو في الحقيقة إلا أصوات مستقلة تحدث باهتزاز الأوتار الصوتية (مجهورة) وتعدل بتهيئة اللّسان والشفتين، وكل حركة (صوت) لها مخرجها كسائر الحروف. فعند النطق بالكسرة (الياء القصيرة) يرتفع مقدم اللّسان إلى ما يحاذيه من الحنك، على نحو مما يحصل عند النطق بـ (الجيم) لأنّهما من المخرج نفسه، إلا أنّه مع الكسرة يوسع موضعها توسيعاً يفوق اتساع موضع الجيم بكثير.

ويلاحظ أيضاً أنّ نطق الفتحة الأصلية (الألف القصيرة) يشبه نطق (القاف) . في حين يشبه نطق (الفتحة الممالة) نطق (الكاف). ويصدق

هذا تقريباً على الضمة (الواو القصيرة) مع زيادة فيها هي ضم الشفتين[٩٨].

ومثل هذا لم يعرف في دراسة القدماء باستثناء ما ذكره ابن سينا عن مخرج الواو والضمة، والياء والكسرة كما تقدم، لكنّ (سيبويه) اقترب من تعيين الفتحة الطويلة (الألف) في باب (ما يمتنع من الإمالة من الألفات) عندما ذكر أنّ الألف إذا خرجت من موضعها – يعني إذا كانت غير ممالة – استعلت إلى الحنك الأعلى[٩٩]. وهو لم يعن بذلك إلا لأنّه تصور أنّ الألف صوت صامت وليس صوتاً صائتاً.

ومن خلال التحليل الصوتي للكلمات كانت هناك فرصة أن يتنبه العرب لاستقلالية الحركات ولكنّ ذلك لم يحدث. وقد استشهد (شادة) على ذلك بحديث (سيبويه) عن عدم إمكانيّة تحريك حرف(صوت) إلا بعد إزالة العارض المخصوص به، وذلك في (باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع) عندما تكلم عن كسرة النون في(مأمَنِك) ذاكراً أنّ النون لم تزل مبينة (مظهرة) مع وجود الكاف بعدها مادامت متحركة، يعني بذلك أنّ موضعها لا يحول من اللّثة إلى الحنك الأعلى مادامت النون متحركة ولو بحركة مختلسة فقط، أي أنّها لاتخفى في هذه الحالة كما يفترض أن يحصل عندما تكون ساكنة وبعدها كاف. وهذا يدل كما يقول (شادة) على أنّ النون وسائر الحروف لا يمكن تحريكها إلا بعد إتمامها وإزالة العارض الذي أحدثها. إلا أنّ هذا لم يهد سيبويه أو غيره من اللّغويين لمعرفة ماهيّة الحركات[١٠٠].

ومن الطبيعي إذا كان عدد الأصوات قديماً لا يشمل كل الأصوات العربية بسبب اختلاف المعايير أن تكون المخارج القديمة غير شاملة لكل الأصوات على نحو مما نعرفه حالياً.

– اعتبار الحركات عوارض من قبل القدماء أدى إلى اختلاف في تفسير بعض الظواهر اللّغوية قديماً وحديثاً. فقد فسّر اللّغويون العرب بدءاً من سيبويه تحويل ضمير المؤنثة المخاطبة من (كِ) إلى (شْ) – وهو ماكان معروفاً في لهجة تميم وناس من أسد قديماً – في نحو قولهم (إنّشِ) بدلاً من (إنّكِ)، و (مالِشِ) بدلاً من مالك بأنّه لتقوية الفصل بين المذكر والمؤنث، لأنّ الفصل بالحروف من وجهة نظرهم أقوى من الفصل بالحركة على نحو مما نجده في: (ذَهبنَ، وذهبوا)، إذ تميز جماعة الذكور من جماعة الإناث بالحرف (الصوت) الذي هو الضمير الذي يدل على معنى كل منهما[١٠١].

ومثل هذا التفسير ينتقده المستشرقون لما فيه من إيحاء بقصدية الاستعمال والوعي الكامل به، وهو ما لا يمكن قبوله في الظواهر اللّغوية المبنية على تواضع اعتباطي غير مقصود يترسخ مع الزمن على نحو غير واع. وتفسير ذلك عند المستشرقين وغيرهم من المحدثين أنّه نوع من (الإمالة) التي حصلت بسبب الصائت القصير (الكسرة)، فنطقت (شيناً) لتقارب

مخرجهما: (لأن مخرج الشين من وسط اللّسان مع الحنك الأعلى، والكسرة من مقدم اللّسان). ولم يفكر بهذا القدماء لاعتقادهم أنّ الحركة (الصائت القصير) التي هي مجرد عارض من وجهة نظرهم لا تقوى على التأثير بحرف.

ويدعم المستشرقون رأيهم بما تتضمنه اللّهجات المعاصرة من ظواهر كما في لهجة أهل الحجاز المعاصرة. حيث تحولت كاف المخاطب المذكر من كاف متحركة (فيكَ) إلى كاف ساكنة (فيكْ)، في حين تحولت كاف المخاطبة المؤنثة من كاف مكسورة (فيكِ) إلى ch (فيچْ)، وذلك للسبب نفسه(١٠٢).

وفي بعض الأحيان أدرك القدماء سبب الإمالة كما في: (عابِد، عِماد)، وأنّه كان بسبب الكسرة القصيرة السابقة أو اللّاحقة التي تسببت بإمالة الألف القصيرة أو الطويلة نحو لفظ الكسرة، فحولتها إلى ألف أو فتحة تشبه في نطقها الكسرة. لكنّهم تصورا أنّ هذه الإمالة قد حصلت بسبب التشابه بين الألف والكسرة، وهو أمر غير مسلم به عند المستشرقين والمحدثين، لأنّهما وإن كانا متسعين فإنّ موضع الألف من أقصى الحلق، وكذلك الألف القصيرة (الفتحة). أمّا موضع الياء فمقدم اللّسان كما هو معروف(١٠٣).

– هناك قاعدة معروفة عند اللّغويين العرب القدماء هي (عدم ابتداءالكلام العربي بصوت ساكن)، وهذا هو السبب في جلب همزة الوصل في نحو: اكْتُب و ادْرُس وانْجَح ...إلخ عند اللّغويين القدماء. إلا أنّ الدراسة الصوتية الحديثة المبنية على أساس المقاطع كشفت جوانب جديدة لم تكن لتعرف سابقاً. إذ اتضح أن عدم الابتداء بصامت ساكن وثيق الصلة بتركيب المقاطع العربية وأنواعها على نحو مما أوضحه هنري فليش(١٠٤). وذلك أنّ المقطع الصوتي العربي لا يبتدأ بصوتين صامتين ولا بصائت، وإنّما بصامت واحد فحسب، لكنّه في حالات نادرة كالوقف قد ينتهي المقطع بصوتين صامتين لا أكثر، كما هو الحال في المقطع المديد مثل (نَهْرْ) بسكون الراء. ولا يكون في وسط الكلمة أيضاً مجموعة من الصوامت تزيد على اثنين، وفي هذه الحالة يكون أحد الصامتين جزءاً من المقطع السابق والثاني جزءاً من المقطع اللّاحق. والإتيان بهمزة الوصل ماهو إلا حفاظ على النظام التركيبي للمقطع العربي للتخلص من الابتداء بصوتين صامتين وهو ما لا يتضمنه تركيب مقطعي في اللّغة العربية. وهذا هو السبب في كون همزة الوصل تلفظ إذا ابتدأ بها الكلام كما في نحو: أ + كْتُبْ فتنطق أُكتب، التي هي هنا كلمة مركبة من مقطعين: أُ ك/ تُب. ولا يلفظ بها عند وصل الكلام لأنّ الكلمة التي تنتهي بمصوت ستستخدم عندئذٍ للفصل بين المجموعات وتحليل الكلمات إلى مقاطع كما في: قالَ اكْتُبْ فيكون الصوت الصامت جزءاً من المقطع الأخير للكلمة السابقة فتلفظ العبارة السابقة مقطعياً كالآتي: قا/ لَ ك/ تُ ب. فتنتفي

الحاجة إلى همزة الوصل وبهذا تسقط من اللّفظ. وكذلك الحال مع (انطَلَقَ) التي تلفظ إذا وقعت في البداية: إ ن/ طَ / لَ/ قَ ، وتسقط في الوصل كما في (ثمّ انطلق) التي تنطق: ثُ م/ مَ ن/ طَ / لَ/ قَ.

– ومن القواعد القديمة الشائعة أيضاً أنّ كل ألف أصلية منقلبة إمّا عن واو أو ياء. والواو أو الياء تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. إلا أنّ الحقائق الصوتية الحديثة ولا سيّما ما يخص المقاطع الصوتية تبدي وجهة نظر مختلفة بعض الشيء. فالكلام السابق مبني على أساس عدّ الواو و الياء صامتين كغيرهما من الأصوات الصامتة، في حين هما في الحقيقة صامتان ضعيفان قليلا الاحتكاك كما تقدم. ونتيجة لضعفهما فإنّهما ينحوان إلى الاختفاء إذا وقعا بين صائتين. وبهذه الحالة يجتمع صائتان قصيران هما الألف القصيرة (الفتحتان)، فيتكون من اجتماعهما صائت طويل هو الألف، لأنّ الصائتين القصيرين من جنس واحد. أي أنّ مايحدث في نحو: بَيَعَ/ باعَ، قَوَلَ/ قالَ، ليس قلباً في حقيقة الأمر وإنّما حذف (اختفاء) للصامت الضعيف القليل الاحتكاك الذي هو (الواو أو الياء). وبهذا أصبحت الكلمات السابقة التي تتألف من ثلاثة مقاطع: بَ/ يَ/ عَ مؤلفة من مقطعين: با/ عَ، قا/ لَ.

وهنا يختلف التفسير اللّساني عن التفسير الصرفي القديم، وسبب هذا الاختلاف والتفسير المتباين هو عدم تمييز القدماء بين (الواو و الياء) الصامتتين الضعيفتين وغيرها من الصوات الصامتة الأخرى، والتعامل مع هذه الصوات جميعاً بطريقة واحدة لا تراعي ما بينها من فوارق. وكذلك عدم بناء الدراسة القديمة على أساس المقاطع التي تظهر لنا هذه الحقيقة. فضلاً عن عدم عدّ الأصوات الصائتة القصيرة (الحركات) أصواتاً مستقلة.

وما قيل هنا من تفسير ينطبق على الأفعال التي ثانيها أو ثالثها واو أو ياء، أي: الفعل الأجوف والناقص، ويشمل كذلك الأسماء التي يتوفر فيها هذا الشرط.

وعلى الرغم من تعارض التفسير الصوتي الحديث مع التفسير القديم الذي لم تكن الإمكانات القديمة المتاحة تساعد على إدراكه أو التوصل إليه، إلا أنّه من جهة أخرى يؤكد صحة الافتراض العربي القديم الذي اعتقد أنّ لهذه الكلمات وما أشبهها أصلاً تغيرت عنه، وبالتالي يكون ما افترضوه لها من أوزان وطريقة تعاملهم معها أمراً صائباً تثبته الحقائق العلمية الحديثة. وليس مجرد ضرب من التعقيد غير المبرر على نحو مما صرح به بعض المحدثين. كما يثبت من جهة أخرى صحة افتراضهم حول صوت (الألف)، وأنّه ليس هناك ألف من الأصوات التي تعد من أصل الكلمة يمكن أن تكون أصلية. لكنّنا يجب أن نضيف إلى ما افترضه القدماء تعديلاً آخر يتعلق بجذور الكلمات أو

أصلها، إذ يتضح مما تقدم أنّ الأصوات الصائتة جميها لا يمكن أن تكون جزءاً من جذر الكلمات أو أصلها الاشتقاقي. وأنّ الأصوات الصامتة فقط هي التي تتكون منها جذور الكلمات خلافاً للاعتقاد الصرفي القديم في الدرس العربي التقليدي الذي لم يميز الأصوات الصامتة من الصائتة.

وما سبق هو مجرد أمثلة لما يمكن أن تغيره الحقائق اللّغوية الجديدة من مفاهيم أو تصورات، وما يمكن أن تسهم فيه من تفسيرات مختلفة، وما يمكن أن تضيئه من جوانب لغوية كانت خافية عن المعنيين باللّغة إلى عهد قريب، وما يمكن أن تقدمه من إثبات أو نفي لموضوعية الدراسة اللّغوية، فضلاً عن الجوانب الأخرى الجديدة كلية التي لم تكن ضمن دائرة البحث اللّغوي قبل ظهور اللّسانيات. ويبقى المستشرقون المعنيون بقضايا العربية وتاريخها وآدابها وقضاياها هم الأسبق في كشف هذه الجوانب، واستثمارها بدراسة اللّغة العربية من خلال توظيف التطورات العلمية الحديثة و اتباع الأسس العلمية الموضوعية المدعومة بالمعرفة التاريخية للّغات، ومدى صلة اللّغات ببعضها، وتطوراتها وتغيراتها عبر الحقب الزمنية المختلفة.

الخاتمة

مما تقدم يمكن أن نوجز بعض النقاط التي شكلت الملامح الأساسية لمنهج (هنري فليش) وما بحثه من القضايا المتعلقة بعلم الأصوات، والتي تُعد بمثابة المبادئ العامة التي بنيت على أساسها تصوراته ومنطلقاته، وهي كالآتي:

– بُنيت دراسة (هنري فليش) للأصوات العربية على أسسٍ لسانيّةٍ واضحة، تميزت بأهدافها اللغوية العامة التي لم تتحدد بأُطُرٍ مجتزأة تستمدُ معارفها وحقائقها انطلاقًا من تحليل لغةٍ مفردةٍ، فثمة استيعابٌ واضحٌ للجوانب التاريخيّة التي تخص اللغة العربية، ونتائجٌ أفرزتها المقارنة الموضوعية التي تدرك الصلة الوثيقة بين اللغة العربية وأخواتها من اللغات الأخرى المنتمية إلى فصيلة اللغات الساميّة، مما يسهم في توجيه البحث العلمي لهذه اللغات نحو الدقة والموضوعية، ويسلط الضوء على كثيرٍ مما يتعلق بعوامل تكوينها وتطورها.

– ثمة إعجاب واضح باللغة العربية الفصحى يمكن أن يلمسه على نحوٍ جليّ كل من يطالع موضوعات كتاب (هنري فليش)، وقد كان صريحاً ودقيقاً وهو يتحدث عن إمكانات اللغة الفصحى وقابليتها على مواكبة العصور وتغيراتها الثقافية والحضارية، ودراسته للأصوات العربية أخذت باعتبارها هذه العوامل، واستوعبت المراحل المختلفة التي عاشتها هذه اللغة عبر الزمن، وما شهدته حياتها من مدٍ وجزر، وتيار

تأثرٍ وتأثير، لتغادر طبيعتها الكلاسيكية البدوية الأولى إلى ما نراه اليوم من صورة تحمل كل سمات العصر ومظاهر العلم والثقافة والآداب والفنون.

– من خلال دراسة الدكتور هنري فليش نكتشف بوضوح سمات النضج المبكر لدراسة الأصوات العربية القديمة، وهو ما يشيد به مستشرقون آخرون عدة مثل شادة وبرجشتراسر وكانتينو، لكن هناك أيضاً تصورات كثيرة أُعيد بناؤها، وأخرى عُدلت أو غُيرت كُلياً، وموضوعات بحثت لأول مرة بعد أن أغفلتها الدراسات والمؤلفات القديمة، وكل ذلك بتأثيرٍ مباشرٍ من علم الأصوات الحديث الذي يستمد معارفه من توظيف الاكتشافات العلميّة وتطور الأجهزة المختبريّة وعلم التشريح إلى غير ذلك مما يُيسر سبل الموضوعية والمنهجية.

– توضح دراسة هنري فليش التأثيرات المباشرة للنظام الكتابي في تحديد كثير من التصورات المتعلقة بالأصوات ودراستها، وما لها من أثر في تشويش بعض المفهومات الأساسيّة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر باللغات السامية، التي منحت أنظمتها الكتابية أصوات العلة القصيرة أهمية ثانوية، فرمزتها بصورة حركات وليس برموز كتابية مستقلة، أي: على صورة (حروف).

– تمثل دراسة مخارج الأصوات وصفاتها دائرة الاتفاق الأوسع بين (هنري فليش) وغيره من المستشرقين وما درسه العرب قديمًا وإن اختُلف على وصف بعض الأصوات أو كيفية تحديد خصائصها. أمّا موضوعات النبر والتنغيم والمقاطع الصوتية ودراسة الأصوات المزدوجة، وطبيعة العلاقة بين الأصوات المنطوقة والحروف المكتوبة أو ما يتعلق بالأنظمة الكتابية عمومًا وصورتها المنطوقة فهي من أبرز نقاط التباين والخلاف.

– ثمة استثمار واضح لتطورات العلوم كعلم التشريح والفيزياء وتوظيف الأجهزة الحديثة من مختبرات صوت وأشعة وتسجيل ... إلخ من العوامل الأخرى، التي عززت الدقة العلمية على مستوى الوصف والتحليل، بعيدًا عن الاعتبارات الذوقية والاختبارات الخاصة التي تخطأ وتصيب، ولا يمكن أن تكون بمنأًى عن دائرة الوهم أو الخطأ بأية حال من الأحوال.

– اتسمت دراسة (هنري فليش) بالشمول أسوةً بأقرانه من المستشرقين والمحدثين، فقد استوعبوا ضمن (علم الأصوات) ما تفرق من موضوعات في دراسات مختلفة واختصاصات متباينة عند القدماء، توزعت فيما مضى على مؤلفات اللغة والنحو وفقه اللغة وكتب الفلسفة والقراءات.

– يبدو تأثير المستوى الصوتي في غيره من الأنظمة اللغوية الأخرى وتداخله معها مسألة شديدة الوضوح في هذا الكتاب. وقد تبيّن كثيرٌ من جوانبها بإعادة تفسير كثيرٍ من الظواهر الصرفية والنحوية انطلاقاً من حقائق علم

الصوت وتطوراته، وعلى نحوٍ يختلف تماماً عما كان شائعاً من تفسيرات اللغويين القدماء، وما ضمته مؤلفات اللغة القديمة.

– تمثل دراسة الأصوات نقطة البداية في التحليل اللغوي عند (هنري فليش)، كما هو الحال مع غيره من المستشرقين والمحدثين الذين ينطلقون من أسسٍ لسانيّة صريحة، وهي عندهم علم واضحٌ مستقل خلافاً للقدماء، إذ جاءت أغلب دراساتهم الصوتية القديمة تابعة لأهدافٍ أخرى لغوية أحياناً وغير لغويةٍ أحياناً أخرى.

هوامش البحث:

(١) ينظر: مقدمة المترجم ٨ ، ومقدمة المؤلف ٤٢.

(٢) ينظر: العربية الفصحى ٥٢، ٦٤.

(٣) ينظر مثلاً: موقف سلامة موسى من العربية الفصحى في كتابه: البلاغة العصرية واللغة العربية ١١، ١٤، ٣٠، ٤٣،٥٥، ٥٦. وموقف شريف الشوباشي في كتابه: لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه ٩- ١٤، ٤٥- ٤٨، ١١١- ١١٧. ومن اللّغويين من ساوى بين اللّغة الفصحى واللهجات بالمنزلة والمكانة مثل د. محمد السعران في كتابه: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ٤٣.

(٤) العربية الفصحى ٤٠- ٤١.

(٥) العربية الفصحى ٤١.

(٦) ينظر: اللّغة العربية واللّسانيات ٣٤.

(٧) ينظر مثلاً: كتاب لتحيا اللغة العربية يسقط سيبويه لشريف الشوباشي ٤٥.

(٨) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه ٦- ٧.

(٩) الكتاب ٤/ ٤٣٦، وينظر: علم الأصوات عند سيبويه برؤية استشرافية ٦.

(١٠) ينظر: أسس علم اللّغة ٤٠- ٤٢ ، وعلم اللّغة العام ٨٤- ٨٩.

(١١) ينظر: مدخل إلى اللسانيات ٢٦- ٣٥.

(١٢) ينظر: شظايا لسانية ٧، ومدخل غلى اللسانيات٣٣- ٣٤.

(١٣) ينظر: مدخل إلى اللّسانيات ٣٢- ٣٣.

(١٤) يوصف النحو العربي بأنّه نحو تحليلي لأنّه يعتمد في دراسته على الأبواب النحوية مثل: الفاعل، المفعول، الحال، التمييز ... إلخ، ولم يخرج عن ذلك إلا ابن هشام في كتابه: (مغني اللّبيب). أمّا اللّسانيات فتوصف بأنّها (تركيبية) لأنّها تعتمد في دراستها على الانطلاق من الجملة باتجاه المستويات الأخرى. ينظر مثلاً: مغني اللّبيب ٢/ ٤٩٢- ٤٩٣، واللّغة العربية معناها ومبناها ١٦.

(١٥) ينظر: أسباب حدوث الحروف ٦٤- ٧١، وينظر: علم الأصوات عند سيبويه ١٩- ٢٠.

(١٦) الكتاب ٤/ ١٧٦.

(١٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣٥.

(١٨) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه (الهامش) ٢٢.

(١٩) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه ٢٣.

(٢٠) سر صناعة الإعراب ٦/١، وينظر: علم الأصوات عند سيبويه ٢٢- ٢٣.

(٢١) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٢٠، والتطور النحوي للغة العربية ١٣- ١٦، وعلم الأصوات عند سيبويه ٢٠ ، والعربية الفصحى ٥٢.

(٢٢) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه ٢١،٢٣،٢٥،٢٧.

(٢٣) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٤٤٣ ، والمقتضب ١/ ٣٢٧.

(٢٤) يفضل (فليش) مصطلح (مصوّتة) وما ذكر في المتن هو الأكثر شيوعاً في الاستعمال.

(٢٥) ينظر: العربية الفصحى ٤٩.

(٢٦) ينظر: الأصوات اللّغوية ٨٨- ٩٠.

(٢٧) ينظر: العربية الفصحى ٥٠، وينظر أيضاً : التطور النحوي للّغة العربية ٥٣- ٥٩، وعلم الأصوات عند سيبويه ٤٣- ٤٦.

(٢٨) أسباب حدوث الحروف ٨٣- ٨٤.

(٢٩) أسباب حدوث الحروف ٨٤.

(٣٠) ينظر: أسباب حدوث الحروف ٨٤.

(٣١) أسباب حدوث الحروف ٨٥.

(٣٢) علم الأصوات عند سيبويه ٦٥.

(٣٣) ينظر: الأصوات اللّغوية ٢- ٩٧ ، وينظر:علم اللّغة العام (الأصوات) ٥٠٣- ٥١٢.

(٣٤) ينظر العربية الفصحى ٥٩.

(٣٥) العربية الفصحى ٥٩.

(٣٦) لعربية الفصحى ٦٦.

(٣٧) العربية الفصحى ٦٦.
(٣٨) ينظر: العربية الفصحى ٦٨- ٦٩.
(٣٩) ينظر مثلاً: شرح المفصل ٥/ ٢٣٨- ٢٤٣.
(٤٠) العربية الفصحى ٦٨.
(٤١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٧٣.
(٤٢) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه الهامش د. صبيح التميمي٦٦.
(٤٣) علم الأصوات عند سيبويه ٦٦.
(٤٤) ينظر: الأصوات اللّغوية ٨٩.
(٤٥) ينظر: الأصوات اللّغوية ٨٩.
(٤٦) الأصوات اللغوية ٩٧.
(٤٧) ينظر: الأصوات اللغوية ٩٨.
(٤٨) ينظر: الأصوات اللّغوية ٩٨- ٩٩.
(٤٩) الكتاب ٤/ ٢٠٢.
(٥٠) ينظر: الخصائص
(٥١) العربية الفصحى ٦٤.
(٥٢) ينظر: العربيّة الفصحى ٦٤.
(٥٣) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه ٦٥، والكتاب ٣/ ٥٤١.
(٥٤) ينظر: الأصوات اللّغوية ٩٩- ١٠٠.
(٥٥) العربيّة الفصحى ٦٤.
(٥٦) ينظر: العربية الفصحى ٥١- ٥٢.
(٥٧) دروس في علم الأصوت العربية ٣١.
(٥٨) ينظر: التطور النّحوي للّغة العربية ، وهذا هو رأي (فيرث) أيضاً الذي يرى " أنّ علم الأصوات قد نما وشب في خدمة لغتين مقدستين هما السنسكريتية والعربية ". علم الأصوات عند سيبويه ٢.
(٥٩) علم الأصوات عند سيبويه ٢.
(٦٠) الكتاب ٤/ ١٧٤.
(٦١) الكتاب ٤/ ١٧٤.
(٦٢) الكتاب ٤/ ٤٣٤.
(٦٣) الكتاب٤/ ٤٣٤.
(٦٤) الأصوات اللّغوية ٢١.
(٦٥) الأصوات اللّغوية ٢١.
(٦٦) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه ٣٢، والهامش ٣١- ٣٢، وينظر أيضاً: وصف الهمزة والطاء والقاف ٢.
(٦٧) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٣٠.
(٦٨) ينظر: العربية الفصحى ٥٢، وينظر أيضاً: التطور النحوي ٣٩- ٤٢، الأصوات اللّغوية ٧٧.
(٦٩) ينظر: دروس في علم الأصوات العربية ٣٣، والتطور النحوي ١٦، وعلم الأصوات عند سيبويه ٣٨، والعربية الفصحى ٥٢، والأصوات اللّغوية ٧٧، وعلم اللّغة العام (الأصوات) ١٧٥.
(٧٠) علم الأصوات عند سيبويه ٣٧- ٣٨.
(٧١) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٣٥.
(٧٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٤٢.
(٧٣) مناهج البحث في اللّغة ٩٧.
(٧٤) ينظر: التطور النحوي ٤٢- ٤٥.
(٧٥) ينظر: الأصوات اللّغوية ٧٧.
(٧٦) ينظر: وصف الهمزة و الطاء و القاف ٩٤.
(٧٧) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ٣٥، التطور النحوي ١٦، والعربية الفصحى ٥٢.
(٧٨) ينظر: الأصوات اللّغوية ٨٥، وعلم اللّغة العام (الأصوات) ١١٠.
(٧٩) ينظر: علم اللّغة العام (الأصوات) ١١٠، وأصوات العربية بين التحول والثبات ٢٧.
(٨٠) ينظر: المدخل إلى علم الأصوات العربية ٢٩٧- ٢٩٨ ، وينظر: وصف الهمزة والطاء والقاف ٩٧.
(٨١) ينظر: الصاحبي ٢٩- ٣٠.
(٨٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٥٩.
(٨٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٥٩.

(٨٤) ينظر: الصاحبي٢٩- ٣٠، وأسباب حدوث الحروف٨٦، وينظر: وصف الهمزة والطاء والقاف ٩٧.

(٨٥) ينظر: أسباب حدوث الحروف ٦٤- ٧١.

(٨٦) العربية الفصحى ٥١.

(٨٧) التطور النحوي ١٦- ١٧.

(٨٨) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه ٣٦- ٣٧.

(٨٩) ينظر: الأصوات اللّغوية ٥٤.

(٩٠) ينظر: علم اللّغة العام الأصوات ١٠٣.

(٩١) ينظر: مناهج البحث في اللّغة ٩٤- ٩٥.

(٩٢) ينظر: دروس في علم الأصوات العربي ٣٤- ٣٥.

(٩٣) ينظر: الأصوات اللّغوية ٥٤.

(٩٤) ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٠٣/١، وينظر أيضاً : وصف الهمزة والطاء والقاف ٩٥.

(٩٥) ينظر: العربية الفصحى ٥٢، وينظر أيضاً: علم الأصوات عند سيبويه ٥٥.

(٩٦) ينظر: العربية الفصحى ٥٣.

(٩٧) ينظر: الأصوات اللّغوية ٢٣.

(٩٨) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه ٤٥، وينظر أيضاً العربية الفصحى ٥٠.

(٩٩) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٩، وعلم الأصوات عند سيبويه ٤٦.

(١٠٠) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٠٢، وعلم الأصوات عند سيبويه ٤٤.

(١٠١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٩٩.

(١٠٢) ينظر: علم الأصوات عند سيبويه ٥٤- ٥٥.

(١٠٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٧، وعلم الأصوات عند سيبويه ٥٣- ٥٤.

(١٠٤) ينظر: العربيّة الفصحى ٥٧.

مصادرالبحث:

- أسباب حدوث الحروف: الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبدالله ابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق محمد حسان الطيان د. شاكر الغمام، والاستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
- أسس علم اللغة: ماريوباي. ترجمة: احمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط٨، ١٤١٩= ١٩٩٨م.
- أصوات العربية بين التحول والثبات:د. حسام النعيمي، سلسلة بيت الحكمة، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- الأصوات اللغوية: د. إبراهيم انيس، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- البلاغة العصرية واللّغة العربية: سلامة موسى، سلامة موسى للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط٢، ١٩٦٤م.
- التطور النّحوي للّغة العربية: المستشرق الألماني برجشتراسر: ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.
- التمهيد في علم التجويد: شمس الدين محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق غانم قدوري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: د. غانم قدوري، مطبعة الخلود، بغداد- العراق، ط١، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦.
- دروس في علم أصوات العربيّة: جان كانتينو، نقله إلى العربية وذيله بمعجم فرنسي- عربي: صالح القرمادي، منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٦٦م.
- سر صناعة الإعراب: أبي الفتح ابن جني (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل،

أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

– شرح المفصل: (موفق الدين أبو البقاء ابن يعيش الموصلي ت٦٤٣هـ) ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

– شظايا لسانية: أ.د. مجيد عبد الحليم الماشطة ، دار السياب للطباعة والنشر ، ط١، ٢٠٠٨.

– الصاحبي في فقه اللغة العربية وسننها: (لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا ت٣٩٥هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة إحياء الكتب العربية ، القاهرة – مصر، ١٩٧٧.

– العربية الفصحى دراسة في البناء اللّغوي: د. هنري فليش، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة – مصر، ١٩٩٧م.

– علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: آرتور شادة (١٨٨٣– ١٩٥٢)،– برؤية استشراقيّة ومراجعة حديثة: د. صبيح حمود التميمي، مجلة آداب الرافدين، العدد ٥٨، ١٤٣٢هـ= ٢٠١٠م.

– علم اللغة العام: فرديناند دي سوسور، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة د. مالك يوسف المطلبي ، بيت الموصل، ١٩٨٨م.

– علم اللّغة العام (الأصوات): د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، ٢٠٠٠م.

– علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران ، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط٢، ١٩٩٧.

– الكتاب:(لسيبويه ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

– المدخل إلى علم أصوات العربية: د. غانم قدوري، المجمع العلمي، بغداد– العراق،٢٠٠٢.

– لتحيا اللّغة العربية يسقط سيبويه: شريف الشوباشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر، ٢٠٠٤م.

– اللغة العربية واللسانيات المعاصرة : أ.د مجيد عبد الحليم الماشطة ، مطبعة النخيل، البصرة –العراق، ٢٠١٠ م .

– المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣ ، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م .

– مدخل إلى اللسانيات: د. محمد محمد يونس علي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت– لبنان ، ط١، ٢٠٠٤.

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ ، شرح وتعليق : محمد أبو الفضل ابراهيم ومحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٩م = ١٤٣٠ هـ .

– مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، تحقيق د. مازن المبارك و د. محمد علي حمدالله ، طهران– إيران، ط١، ١٣٧٨.

– المقتضب: (لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة – مصر.

– مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان ، الدار البيضاء– المغرب ، ١٤٠٠هـ= ١٩٧٩م.

– النشر في القراءات العشر: أشرف على تصحيحه وراجعه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

– وصف الهمزة والطاء والقاف بالجهر: مهند أحمد حسن، مجلة سرّ من رأى، المجلد ٤، العدد ١١، السنة الرابعة، آب ٢٠٠٨م.

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman

Prof. Dr. Abdul Hussan Jaleel

Prof. Dr. Osama Abdul Majeed

Prof. Dr. Tahir Yousif Alwaaly

Prof. Dr. Muhammad Naji

Prof. Dr. Rasoul Jaferyan

Prof. Dr. Somayya Hassen

Prof. Dr. Muhson Muhammad Hassen

Prof. Dr.Nadiya Salih boshlaq

Prof. Dr. Mushtaq Basheer Al- Ghazali.

Prof. Dr. Ameera Jabir Hashim

Electronic Upload

Prof. Dr.
Hyder Naji Habash

English language correction

Prof. Dr.
Abbas Hassan Jasim

Arabic language correction

Prof. Dr.
Ali Abbas Al-Aaraji

Secretary Editor

A. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and Scientific Research
Al-Kufa Univvercity
Education College for Women

ISSN 1993 – 5242

Journal of Education College for Women for Humanistic sciences.

Scientific Journal Issued by College of Education for Women
University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:31 – 16Th Year :2022

(Editor) Mobile :07804729005

(Editorial Director) Mobile :07801273466

E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of Education College for Women
for Humanistic sciences
No. 31 – 16th year :2022
First Volume